

Distr.: General
18 June 2024
Arabic
Original: English



جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام

أولاً - مقدمة

1 - مدد مجلس الأمن، بموجب قراره 2709 (2023)، ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى حتى 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذها كل أربعة أشهر. ويتضمن هذا التقرير معلومات مستكملة عن المستجدات الرئيسية الحاصلة في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ صدور التقرير السابق المؤرخ 15 شباط/فبراير 2023 (S/2024/170).

ثانياً - الحالة السياسية

2 - أعطت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى الأولوية لتنفيذ الأحكام الرئيسية في الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك المضي قدماً في الأعمال التحضيرية للانتخابات المحلية المقبلة، وفي الوقت ذاته مواصلة الجهود الرامية إلى تشجيع وتعزيز اللامركزية الفعالة لعملية السلام. وكثفت الحكومة أيضاً المبادرات الدبلوماسية مع الشركاء الثنائيين والمنظمات الإقليمية دعماً للجهود الإنمائية، في ظل بيئة اجتماعية - اقتصادية متوترة. وفي غضون ذلك، أدت الدعاوى القضائية المرفوعة ضد شخصيات سياسية من المعارضة إلى تأجيج التوترات المستمرة.

التطورات السياسية

3 - واصلت الحكومة تنفيذ التغييرات المؤسسية لمواءمتها مع دستور عام 2023. ففي 27 شباط/فبراير، عيّن الرئيس، فوستان - أركانج تواديرا، الأعضاء الأحد عشر في المجلس الدستوري، من بينهم ثلاث نساء، الذي حل محل المحكمة الدستورية. وعيّن رئيس المحكمة الدستورية الأسبق، جان - بيير وابو، رئيساً للمجلس الدستوري. وأدى هؤلاء الأعضاء اليمين الدستورية في 22 آذار/مارس.



4 - وفي 3 آذار/مارس، اعتُقل منبِق حركة المعارضة المسماة 'الكتلة الجمهورية للدفاع عن الدستور'، كرييان مبولي - غومبا، واحتُجز حتى 6 آذار/مارس. وأعلن المدعي العام في بانغي أن السيد مبولي - غومبا أُلقي القبض عليه بتهمة التشهير وازدراء المحكمة، حسب الدعوى التي أقامها أربعة قضاة اتهمهم مبولي - غومبا بالفساد خلال مؤتمر صحفي في 21 شباط/فبراير. وشنت نقابة المحامين إضراباً للاحتجاج على اعتقاله في 5 مارس/آذار، وأوقفت مؤقتاً مشاركة المحامين في جميع الإجراءات القضائية، بما فيها إجراءات المحكمة الجنائية الخاصة.

5 - وفي 27 آذار/مارس، أُدين السيد مبولي - غومبا وحُكم عليه بالسجن لمدة عام مع وقف التنفيذ. وأمر أيضاً بدفع ما يعادل 132 000 دولار كتعويض للمدعين. وأدانت المعارضة السياسية والمجتمع المدني هذا الحكم، وأعربت عن مخاوفها إزاء استقلالية النظام القضائي وما اعتبرت انتهاكات للحق في مراعاة الأصول القانونية الواجبة. وعقب صدور الحكم، استأنفت نقابة المحامين أنشطتها.

6 - وظل النائب البرلماني دومينيك ياندوكا، الأمين العام لحزب المبادرة من أجل التغيير بالعمل المعارض، رهن الاحتجاز منذ كانون الأول/ديسمبر 2023. وقد دعا قادة المعارضة، بمن فيهم جوزيف بندوفا وأنيسيت جورج دولوغيليه ومارتان زيغيليه مراراً وتكراراً إلى إطلاق سراحه على الفور بسبب حالته الصحية، كما دافعوا عن حقوق السجناء وضرورة إجراء تحقيقات في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان. وفي 24 نيسان/أبريل، قدم أعضاء البرلمان التماساً إلى رئيس الوزراء، فيليكس مولوا، يطالبون فيه بالإفراج الفوري عن السيد ياندوكا لدواع صحية إلى أن يُحسم في الدعاوى التي أقامها المدعي العام ضده وفقاً للقانون.

7 - وأبرمت الحكومة عدة اتفاقات وأطر للتعاون خلال سلسلة من الاجتماعات الثنائية الرفيعة المستوى. فقد وقعت بياناً مشتركاً بشأن تعزيز مبادرة الصين للتنمية العالمية، وصاغت نطاق إطار شراكتها مع الاتحاد الأوروبي، وأقرت خارطة طريق لإنشاء إطار للشراكة البناءة مع فرنسا، ووقعت أربعة اتفاقات ثنائية مع صربيا، من ضمنها اتفاقات في مجالي الدفاع الوطني والاستثمار الأجنبي.

8 - وفي 12 نيسان/أبريل، قدم الممثل الخاص الجديد لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في وسط وشرق أفريقيا، أنطونيو إيجيديو دي سوزا سانطوس، خطابات اعتماده إلى السيد تواديرا. وأكد الممثل الخاص من جديد دعم الاتحاد الأفريقي لجمهورية أفريقيا الوسطى حكومة وشعباً بوصفه أحد الضامنين للاتفاق السياسي.

عملية السلام

9 - مضت سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى قدماً بتجديد التزامها بتنفيذ الاتفاق السياسي وخريطة الطريق المشتركة للسلام المنبثقة عن المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. ففي 6 شباط/فبراير، ترأس السيد تواديرا جلسة استثنائية للجنة التنفيذية لرصد الاتفاق السياسي شكر خلالها الضامنين والميسرين على دعمهم لتنفيذ الاتفاق وحث على مواصلة التعاون للوفاء بالالتزامات المتبقية لتوطيد دعائم السلم والأمن والوحدة الوطنية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأثنى مفوض الشؤون السياسية والسلام والأمن في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على قيام عدة جماعات مسلحة موقّعة على الاتفاق بحل صفوفها من تلقاء نفسها ودعا الجماعات المسلحة النشطة المتبقية إلى الانضمام إلى عملية السلام أو العودة إليها.

10 - وقد قُطعت أشواط كبيرة في تنفيذ الاتفاق السياسي من خلال المبادرات التي تقودها الحكومة، بدعم من البعثة المتكاملة. وقد أسهمت تلك المبادرات في النهوض ببعض ركائزه الأساسية ذات الأهمية الحاسمة لتعزيز حماية المدنيين، وتعزيز بسط سلطة الدولة، ومعالجة بعض الأسباب الجذرية للنزاعات المتكررة في جمهورية أفريقيا الوسطى، كما وفرت زخماً للمصالحة الاجتماعية والتنمية. وفي 17 نيسان/أبريل، شرعت اللجنة الوطنية لإدارة الحدود رسمياً، بحضور السيد مولوا، في تنفيذ أنشطتها وعرضت سياسة لإدارة الحدود إلى جانب خطة عمل عشرية، وأعربت عن طموحها في استحداث مركز حدودي تجريبي متعدد الخدمات وإنشائه عما قريب، ربما على طول الحدود مع تشاد.

11 - وفي 13 أيار/مايو، افتتح السيد تواديرا مؤتمراً وطنياً رفيع المستوى بشأن الترحال الرعوي السلمي والمحقق للرخاء، ترأسه السيد مولوا ويسرته البعثة المتكاملة، وضم السلطات المحلية وقادة المجتمع المدني، وكذلك شركاء دوليين ووطنيين. ووضع المؤتمر استراتيجيات للحد من العنف الموسمي المرتبط بالترحال الرعوي، مع الاستفادة من فوائده الاقتصادية المحتملة للتعايش السلمي والاستقرار والتنمية. واتفق على سلسلة من الإجراءات ذات الأولوية ضمت تحديث الإطار القانوني والمؤسسي المتعلق بالترحال الرعوي، وتطوير البنى التحتية الزراعية الرعوية، وتعزيز أمن ممرات الترحال الرعوي، ودعم آليات منع نشوب النزاعات، وتشجيع الحوارات عبر الحدود.

12 - وواصلت الحكومة النهوض بالتنفيذ اللامركزي لعملية السلام بدعم من البعثة المتكاملة. ففي 4 نيسان/أبريل، نظم مكتب رئيس الوزراء اجتماعاً عن طريق التداول بالفيديو لتوجيه المسؤولين الحكوميين والمحافظين عند وضع الصيغة النهائية للوحات المتابعة اللامركزية وتبيان الأنشطة المراد إنجازها على الصعيد المحلي لتنفيذ الاتفاق السياسي وخريطة الطريق المشتركة، بما يتماشى مع لوحة المتابعة الحكومية المعتمدة على الصعيد الوطني.

13 - وواصلت آليات تنفيذ الاتفاق السياسي في المحافظات اجتماعاتها وأنشطتها وإيفاد بعثاتها الميدانية المنتظمة إلى المناطق التي مزقتها أعمال العنف، بدعم من البعثة المتكاملة، مما ساعد على تشجيع تولي زمام الأمور محلياً، وتعزيز الحوار السياسي، ومواصلة جهود الوساطة، وتشجيع المقاتلين المسلحين على التسريح ونزع سلاحهم. وقامت السلطات المحلية ببعثات ميدانية في محافظة مامبيري - كادي للتوسط في النزاعات القبلية الناجمة عن أنشطة الترحال الرعوي، وأفلحت في تبديد الشائعات عن أعمال انتقام قبائل الفولاني من المزارعين، وتهيئة الظروف لعودة النازحين.

14 - وفي 12 آذار/مارس، افتتحت الحكومة المرحلة الثانية من خطتها للتعريف بعملية السلام، بدعم من البعثة المتكاملة. ومنذ نيسان/أبريل، قام مكتب رئيس الوزراء بتدريب 172 موظفاً مدنياً (21 في المائة من النساء) يعملون في سبع محافظات بشأن عملية السلام وآلياتها وإنجازاتها. ونظمت الحكومة أيضاً تدريباً لفائدة 190 شخصاً مؤثراً في المجتمع المحلي للتوعية بعملية السلام؛ وقد نظم المؤثرون حتى الآن 57 دورة للتوعية شملت أكثر من 100 17 شخصاً (حوالي 20 في المائة من النساء) في المحافظات الـ 19.

15 - وواصلت الحكومة، بدعم من البعثة المتكاملة، تنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن. واستهدفت هذه الجهود الأفراد المنتمين إلى الجماعات المسلحة الذين أُعربوا عن استعدادهم للانضمام إلى البرنامج بعد أنشطة التوعية التي قامت بها الحكومة في محافظات كوتو السفلى وكوتو العليا ولوباي وأوهام في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو 2024. وجرى نزع

سلاح وتسريح ما مجموعه 157 مقاتلاً منشقاً (من بينهم 18 امرأة) من ميليشيات حركة أنتي بالاكا، والجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى، وحركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار، والوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وكذلك مقاتلين من جماعة وحدة القوات الجمهورية المنحلة.

16 - واستكمالاً للبرنامج الوطني، واصلت البعثة تنفيذ مشاريع للحد من العنف المجتمعي. واستفاد المشمولون بها من التدريب المهني، ودعم بدء الأنشطة المدرة للدخل، وأنشطة النقد مقابل العمل لإصلاح البنى التحتية المجتمعية، وزيادة الوعي لتعزيز التماسك الاجتماعي.

17 - وفي 13 نيسان/أبريل، ألقت السلطات التشادية القبض في نجامينا على المتحدث السابق باسم ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، أباكار سابوني، وكذلك زعيمه السابق، محمد الخاتم، الذي كان قد أعلن انسحاب الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى من ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2023. وفي 1 حزيران/يونيه، كانا لا يزالان رهن الاحتجاز. وفي 30 نيسان/أبريل، أعلنت المحكمة الجنائية الخاصة إصدار أمر اعتقال دولي في 27 شباط/فبراير في حق الرئيس السابق، فرانسوا بوزيزي يانغوفوندا، بسبب جرائم مختلفة ضد الإنسانية يُزعم أنها ارتكبتها أفراداً من الحرس الرئاسي وقوات الأمن الداخلي الأخرى في الفترة ما بين شباط/فبراير 2009 وأذار/مارس 2013.

18 - وفي 23 أيار/مايو، حضر السيد تواديرا مراسم أداء رئيس تشاد المنتخب حديثاً، محمد إدريس ديبي إتنو، اليمين الدستورية في نجامينا.

العملية الانتخابية

19 - واصلت الحكومة جهودها للتحضير للانتخابات المحلية المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر 2024. ففي 28 شباط/فبراير، طلب السيد مولوا رسمياً إلى الأمم المتحدة أن تقدم مساعدتها الانتخابية إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في ما يخص الانتخابات الرئاسية والتشريعية المزمع إجراؤها في عامي 2025 و 2026، ورفع مستوى المساعدة الانتخابية بوصفها من المهام ذات الأولوية المنوطة بالبعثة، ودعا في الوقت ذاته إلى زيادة دور البعثة المتكاملة في حشد الموارد ودعم الميزانية، إضافة إلى الدعم التقني والتشغيلي واللوجستي والأمني المستمر، بما يشمل تقديم الدعم للانتخابات المحلية في عامي 2024 و 2025.

20 - وفي 1 آذار/مارس، أصدر المجلس الدستوري قراراً بشأن جوانب قانون الانتخابات الجديد المقترح الذي يقتضي تنقيحه لمواءمته مع دستور عام 2023. وعلى وجه التحديد، ألغى المجلس الأحكام التي تأذن للسلطة الوطنية للانتخابات بإبطال الترشيحات وألغى شرط استقالة أعضاء الحكومة قبل ثلاثة أشهر على الأقل من الانتخابات ليكونوا مؤهلين كمرشحين. وفي 28 أيار/مايو، اعتمدت الجمعية الوطنية القانون الانتخابي المنقح وكذلك القانون الأساسي المتعلق بتكوين السلطة الوطنية للانتخابات وتنظيمها وتشغيلها.

21 - وفي 11 نيسان/أبريل، وافق الفريق العامل المعني بأمن الانتخابات، المؤلف من قوات الدفاع والأمن الوطنية والبعثة المتكاملة، على إجراء تقييم أمني مشترك لتوجيه خطط الانتشار أثناء العملية الانتخابية.

22 - وفي 28 أيار/مايو، عرض رئيس السلطة الوطنية للانتخابات ووزير المالية والميزانية ميزانية منقحة للانتخابات المحلية على اللجنة الاستراتيجية للانتخابات تبلغ 14 760 918 دولاراً. وتبلغ التبرعات المعلنة للعملية الانتخابية 6,8 ملايين دولار، تشمل 4,5 ملايين دولار من الحكومة، صرفت منها 240 000 دولار

في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 وفي 28 أيار/مايو 2024 أعاد تأكيد التعهد بمبلغ 3,5 ملايين دولار و 2,2 مليون دولار من الجهات المانحة، حيث صُرف مبلغ 100 000 دولار في عام 2022. وفي 16 أيار/مايو، وقعت الحكومة والاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اتفاق تمويل لصرف مساهمة الاتحاد الأوروبي.

ثالثاً - الحالة الأمنية وحماية المدنيين وبسط سلطة الدولة

23 - لا تزال الحالة الأمنية متقلبة، ولا سيما على طول الحدود، حيث تشهد اشتباكات مسلحة بين الفينة والأخرى. وواصلت الجماعات المسلحة سعيها للسيطرة على الموارد المعدنية وممرات الترحال الرعوي، حيث هاجمت المدنيين ومواقع قوات الدفاع والأمن الوطنية. وازدادت الحوادث المتصلة بعمليات الترحال الرعوي في محافظات نانا - غريبيزي وأومبيللا - مبوكو وأوهام - بنده (انظر المرفق الأول، الشكل الثاني). ورداً على ذلك، واصلت الحكومة، بدعم من البعثة المتكاملة، تنفيذ نهج متعدد الأبعاد يجمع، على سبيل المثال، بين زيادة وجود القوة ومبادرات السلام المصممة وفق الاحتياجات وبرنامج الحد من العنف المجتمعي.

24 - ظل عدد انتهاكات الاتفاق السياسي دون تغيير إلى حد كبير خلال الفترة المشمولة بالتقرير (انظر المرفق الأول، الشكل الأول)، حيث كانت الحالة الأمنية مصدر قلق في الشمال الشرقي والشمال الغربي وزادت تدهوراً في الجنوب الشرقي. وقامت البعثة المتكاملة، بالتنسيق مع قوات الدفاع الوطني، بتسيير دوريات قوية وتعزيز وجودها في البؤر الساخنة، بما في ذلك في محافظات مومو العليا وليم - بنده وأومبيللا - مبوكو وفاكاغا، من أجل حماية المدنيين ومنع تصاعد العنف مع النهوض بجهود الوساطة والمصالحة المحلية.

25 - وفي الغرب، ازدادت الخسائر في صفوف المدنيين بسبب الاعتداءات وممارسات الابتزاز العنيفة التي تقوم بها الجماعات المسلحة التي تمارس أنشطة السلب المتصلة بالتعدين والترحال الرعوي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كثفت قوات الدفاع الوطني وغيرها من أفراد الأمن العمليات العسكرية في مناطق التعدين. وفي 11 شباط/فبراير، في محافظة نانا - مامبيري، هاجم أفراد من حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار موقع يولمبه للتعدين واختطفوا 18 مدنياً أُخرج عنهم في وقت لاحق. واقتصر شبان محليون من قبيلة الفولاني لارتباطها المزعوم بالجماعة المسلحة، فحرقوا تسعة منازل. وفي 27 شباط/فبراير، نفذ جنود قوات الدفاع الوطني وأفراد الأمن الآخرون عملية استهدفت قادة ميليشيات أنتي بالاكا في موقع ويلي للتعدين الواقع على بعد 35 كيلومتراً جنوب غرب بوسانغوا؛ ووفقاً لمصادر محلية، قُتل أربعة مدنيين وأصيب عدد آخر.

26 - وفي 2 نيسان/أبريل، هاجم مقاتلون مسلحون مجهولو الهوية ليمي في محافظة أوهاام - بنده، مما أسفر عن مقتل 16 مدنياً، وذلك نتيجة نزاع على أراضٍ شب بين مزارعين محليين وأصحاب ماشية محليين في سياق الترحال الرعوي. وأرسلت البعثة المتكاملة قوة للرد السريع، وأمنت منطقة الحادث لحماية المدنيين وأرسلت فريق تحقيق. وفي 3 نيسان/أبريل وفي الفترة من 12 إلى 14 نيسان/أبريل، وبدعم من البعثة المتكاملة، أوفدت آلية الرصد في المحافظات بعثات ميدانية إلى المنطقة لنزع فتيل التوترات. وأصدرت الحكومة وحركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى المعارضة بيانين تتهمان فيهما حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار بارتكاب ذلك الاعتداء، وهو ما نفته هذه الجماعة المسلحة في بلاغ مؤرخ 5 نيسان/أبريل.

27 - ولوحظ تصاعد العنف في منطقة الهضاب. فقد ازدادت حدة التوتر حول بوسمبيلي ودامارا ويالوكه بمحافظة أومبيللا - موبوكو وفي غازي - بيا بمحافظة لوبي بسبب تنامي وجود المقاتلين المنتسبين إلى حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار وأنشطتهم. وفي 4 آذار/مارس، وعلى محور يالوكه - غاغا، تبادلت قوات الدفاع الوطني إطلاق النار مع الجماعة المسلحة سعياً لمنع اختطاف المدنيين. وفي أعقاب الحادث، قام سكان يالوكه بتخريب مسجد ومباني يملكها أفراد من الطائفة المسلمة. وأنشأت البعثة قاعدة عمليات مؤقتة في يالوكه لحماية المدنيين ومنع تصاعد أعمال العنف.

28 - وزار وفد حكومي المنطقة في 7 آذار/مارس، وخلال اجتماع أمني طارئ لاحق عقد في 9 آذار/مارس، تقرر إنشاء لجنة أمنية موسّعة للفترة المتبقية من موسم الترحال الرعوي في منطقة الهضاب، تضم ممثلين عن الطائفتين المسيحية والمسلمة، وقوات الدفاع والأمن الوطنية، ورابطات الشباب، والسلطات المحلية، والبعثة المتكاملة. وتقوم اللجنة المتكاملة برصد التطورات المتصلة بالترحال الرعوي في مناطق بوالي وبوسانغوا وبوسمبيلي ولامبي ويالوكه.

29 - وفي وسط البلاد، كان المقاتلون المسلحون المنتسبون أساساً إلى الجماعتين المسلحتين الاتحاد من أجل السلام في أفريقيا الوسطى وميليشيات أنتي بالাকা ضالعين في نصب الكمائن والابتزاز وفرض الضرائب غير المشروعة واختطاف المدنيين، حيث تركزت هذه الحوادث في محافظة أوها - فافا.

30 - وفي 29 آذار/مارس، هاجم مقاتلون يشتبّه في انتمائهم للجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى والوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى السوق في أوغو، الواقعة على بعد 63 كيلومتراً شمال غرب باتانغافو، مما أدى إلى إصابة ستة مدنيين. وفي وقت لاحق، فجر أحد المدنيين ذخيرة متفجرة خلفتها العناصر المسلحة عن طريق الخطأ، مما أسفر عن مقتل شخصين وإصابة ستة أشخاص آخرين.

31 - وتحفظ البعثة المتكاملة بقواعد مؤقتة للعمليات في بويو وغريماري وكوانغو ومبريس وتغبارا وزانغا لمنع أعمال العنف، وزادت دورياتها البعيدة المدى في أئينداو وبامباري لحماية المدنيين وأنشطة الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، مما زاد من خفض عدد الهجمات المسجّلة، ولا سيما في محافظة واكا.

32 - وقام جنود قوات الدفاع الوطني وأفراد الأمن الآخرون بعمليات عسكرية متعددة في مقاطعتي كوتو السفلى وكيمو لردع أنشطة مقاتلي ميليشيات أنتي بالাকা والوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى المسلحين والحد من تنقلاتهم عبر المحافظات. وعادة ما يخلي المقاتلون المسلحون المناطق التي تستهدفها هذه العمليات ويعودون إليها بعد اكتمالها. وفي 3 أيار/مايو، في كوانغو، أفيد بأن زعيم ميليشيات أنتي بالাকা، سيونيمينه، و 29 من مقاتليه المتمركزين في محافظة نذجوكو الفرعية وافقوا على نزع سلاحهم طوعاً وسلموا أنفسهم لأفراد الأمن الآخرين بحضور قوات الدفاع الوطني والسلطات المحلية.

33 - وتدهورت الحالة الأمنية في بعض المناطق في الشرق، مما دفع الحكومة والبعثة المتكاملة إلى الرد على ذلك بحسب ما يقتضيه الأمر. وفي الشمال الشرقي، أثارت عمليات التوغل التي تقوم بها العناصر المسلحة من السودان مخاوف تتعلق بالحماية، مما دفع البعثة المتكاملة وسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى إلى التصدي لها بصفة متكاملة لاحتواء الأزمة التي وقعت في محافظة فاكاغا. وبالإستفادة من قاعدة مؤقتة للبعثة المتكاملة أقيمت في 21 كانون الثاني/يناير في أم دافوق، بيّسرت البعثة نشر قوات الدفاع الوطني والدعم اللوجستي في هذه المنطقة. وفي 7 آذار/مارس، هاجم مقاتلون زعم أنهم من الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى موقعاً لقوات الدفاع الوطني في سيكيكيدي، غرب المحافظة، مما أسفر عن مقتل خمسة

جنود. وشن جنود قوات الدفاع الوطني وأفراد الأمن الآخرون هجوماً مضاداً فورياً، مما أسفر عن مقتل أكثر من 40 مقاتلاً مسلحاً وفقاً للحكومة. وتواصل البعثة المتكاملة تسيير دوريات منتظمة بعيدة المدى من قواعدها في أم دافوق وبيراو وواندا - جالي لردع تحركات العناصر المسلحة في المحافظة ودعم السيطرة على المناطق الحدودية.

34 - ولا تزال الحالة الأمنية في مقاطعة كوتو العليا، ولا سيما مثلث واندا - دجالي/وآدا/سام - وانديجا، محفوفة بالمخاطر بسبب استمرار وجود أفراد مسلحين على طول المحاور والمنطقة الحدودية وحول مواقع التعدين. ففي 27 و 28 و 31 آذار/مارس و 4 أيار/مايو، وصل ما مجموعه 23 من الرهائن والمقاتلين السابقين في جيش الرب للمقاومة إلى سام - وانديجا، فازين حسبما أفادت التقارير من نزاع داخلي عنيف في معسكرهم في "اليمين"، بمحافظة كوتو العليا، بالقرب من الحدود مع السودان. وفي 1 نيسان/أبريل، نقلت قوات الدفاع الوطني مع أفراد أمن آخرين 11 منهم إلى بانغي، ثم سلمتهم إلى منظمة دولية غير حكومية في 29 نيسان/أبريل من أجل إعادتهم إلى بلدانهم الأصلية.

35 - وفي الجنوب الشرقي، تصاعدت الاشتباكات في نهاية شهر شباط/فبراير بين جماعة آزاندي آني كبي غبي وحركة الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى لدواع دينية وإثنية، على الرغم من الالتزام الذي أعرب عنه هذان الكيانان المسلحان بوقف الأنشطة المزعزعة للاستقرار ومراعاة حرية تنقل الأشخاص والبضائع تمشياً مع اتفاقات السلام المحلية التي وقعتها جماعة آزاندي آني كبي غبي في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 ووقعها في 10 شباط/فبراير ممثلون محليون عن حركة الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وسعى المقاتلون المسلحون إلى السيطرة على بعض المواقع الاستراتيجية وتوسيع نطاق تحصيل الضرائب بشكل غير قانوني، بما في ذلك على المحور المؤدي إلى الحدود مع جنوب السودان. وتلقت جماعة آزاندي آني كبي غبي تعزيزات من ميليشيا آزاندي المتمركزة في جنوب السودان، التي عاد معظم مقاتليها إلى جنوب السودان في منتصف شهر نيسان/أبريل.

36 - وفي 19 شباط/فبراير، نصبت جماعة آزاندي آني كبي غبي كميناً لشاحنة مدنية في كير، مما أسفر عن مقتل أربعة من الركاب الـ 20 واختطاف امرأة واحدة. وأعقب ذلك الحادث اشتباكات بين الجماعتين المسلحتين في كيتيسا ومابوسو ومانزا يومي 22 و 23 شباط/فبراير، أسفرت عن مقتل 10 أشخاص وتشريد أشخاص باتجاه زيمبو. وفي تمّ شهر شباط/فبراير، عززت البعثة المتكاملة على الفور وجودها في المحافظة، حيث عززت قوات الرد السريع ونشرتها في أوبو وزيمبو. وفي 5 آذار/مارس، حلّ وفد برئاسة وزير الدفاع في أوبو لتقييم الحالة الأمنية وعقد اجتماعاً مشتركاً مع السلطات المحلية وممثلي جماعة آزاندي آني كبي غبي لنزع فتيل التوترات. وفي تطور منفصل، قدم أفراد أمن آخرون وجنود من قوات الدفاع الوطني تدريباً عسكرياً لمجموعتين تضمان 100 من مقاتلي جماعة آزاندي آني كبي غبي، في الفترة ما بين 18 آذار/مارس و 1 أيار/مايو والفترة ما بين 5 و 29 أيار/مايو، ممن يُراد دمجهم في قوات الدفاع الوطني.

37 - وعززت البعثة المتكاملة وجودها لتحقيق الاستقرار في محافظة مبومو العليا، حيث أنشأت قاعدة عمليات مؤقتة في بامبوتي في 7 أيار/مايو، وعبأت القوات الخاصة ومقداراً هاماً من الموارد والعتاد الجوي.

38 - وواصلت البعثة المتكاملة دعم البرنامج الوطني لنزع السلاح بتعزيز مبادرات التماسك الاجتماعي من خلال مشاريع النقد مقابل العمل الموجهة للمجتمعات المحلية، وكذلك لأفراد جماعة آزاندي آني كبي غبي الذين اختاروا نبذ العنف، بما يشمل برنامجاً للحد من العنف المجتمعي في أوبو لما مجموعه 300 مستفيد.

39 - وفي محافظة مبومو، تركزت الاشتباكات بين قوات الدفاع الوطني التي يدعمها أفراد أمن آخرون وجماعات مسلحة حول منطقتي التعدين في باكوما ونزاكو على الخصوص، وأسفرت عن تشتيت أفراد مسلحين في جميع أنحاء المحافظة. وفي 14 نيسان/أبريل، عثرت البعثة المتكاملة على تسع جثث حول كولوبوتا، الواقعة على بعد 29 كيلومتراً جنوب باكوما، وقدمت الحراسة إلى 36 من القرويين الناجين الذاهبين إلى قرية باغو. وأكدت البعثة المتكاملة مقتل 11 شخصاً، بينهم عاملان صحيان، ونشرت قوات خاصة في باكوما للحد من العنف في المنطقة.

40 - وفي بانغي، ظلت الحالة الأمنية هادئة نسبياً؛ وارتفع معدل الجريمة بنسبة 5 في المائة مقارنة بالفترة السابقة. وفي 20 و 29 نيسان/أبريل و 4 أيار/مايو، قامت قوات الأمن الداخلي مع أفراد أمن آخرين باعتقالات جماعية للتحقق من الهوية، وكذلك باعتقالات استهدفت أفراد سابقين في جماعة الدفاع الذاتي في الدائرة الخامسة من العاصمة.

41 - وواصلت البعثة المتكاملة تنفيذ مبادرات لتعزيز الآليات المجتمعية لحماية المدنيين وتعزيز نُظم الإنذار المبكر والرد السريع في المناطق ذات الأولوية في مقاطعات كوتو العليا ومبومو العليا وليم - بنده ومبومو ونانا - مامبيري وواكا وأوهام وفاكاغا. فقد نفذت البعثة المتكاملة 21 مبادرة تهدف إلى التخفيف من حدة العنف المرتبط بالترحال الرعوي في عدة بؤر ساخنة، شملت عقد اجتماع عبر الحدود في بيمال ضم السلطات المحلية من محافظة ليم - بنده الحدودية في جمهورية أفريقيا الوسطى وجهات فاعلة في مجال الترحال الرعوي من مقاطعة لوغون الشرقية في تشاد. واعتمدت السلطات المحلية وأصحاب الماشية التشاديون وممثلو المجتمعات المحلية من كلا البلدين توصيات من أجل ترحال سلمي للرعاة وتعزيز حماية المرأة من العنف الجنساني خلال موسم الترحال الرعوي المقبل؛ وستقدّم هذه التوصيات إلى سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. وستشرف لجنة مؤلفة من مالكي الماشية وأفراد المجتمعات المحلية والبعثة المتكاملة على تنفيذها.

42 - وفي 8 آذار/مارس، أصدر السيد مولوا مرسوماً يقضي بإنشاء لجنة توجيهية على المستوى الوزاري لرصد تنفيذ خطة العمل العشرية للسياسة الوطنية لإدارة الحدود. وفي 18 آذار/مارس، أصدر وزير الإدارة الإقليمية واللامركزية والتنمية المحلية مرسوماً يقضي بإنشاء لجان لامركزية لإدارة الحدود يرأسها حكام المناطق الحدودية.

43 - ولا تزال هناك صعوبات تتعلق بالوقاية من الذخائر المتفجرة. غير أنه في الفترة من 2 شباط/فبراير إلى 1 حزيران/يونيه، انخفض عدد حوادث الذخائر المتفجرة والإصابات، مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. وكان ضمن المناطق المتضررة محافظات بانغي وليم - بنده ونانا - مامبيري وواكا وأوهام - فافا.

44 - وفي الفترة ما بين شهري كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل، نفذت السلطات الوطنية والبعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري ومنظمات غير حكومية مشروعاً تجريبياً متكاملاً للتخفيف من مخاطر الذخائر المتفجرة في محافظتي ليم - بنده وأوهام - بنده (انظر المرفق الأول، الشكل الثالث). ونفذت أنشطة التخفيف من مخاطرها بطريقة تعاونية، بما في ذلك تنظيم دورات للتوعية بمخاطر المتفجرات لصالح المجتمعات المحلية وقوات الدفاع والأمن الوطنية في بوكارانغا وباوا. وأنهى ما مجموعه 12 أخصائياً من قوات الدفاع الوطني تدريبهم على التخلص من الذخائر المتفجرة في آذار/مارس في بانغي، بدعم من البعثة المتكاملة.

45 - وفي شباط/فبراير، أجرت اللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والبعثة المتكاملة تقيماً ميدانياً في بربراتي، في إطار جهود اللجنة الرامية إلى تفعيل خطة العمل وتحقيق اللامركزية. وفي 14 آذار/مارس، أقر السيد تواديرا خطة العمل الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي وضعتها اللجنة للفترة 2024-2028، والتي ستشكل أساس جهود الحكومة للحد من تداول الأسلحة بصفة غير مشروعة. وقامت قوات الدفاع الوطني، بدعم من البعثة المتكاملة، بتدمير أكثر من 650 قطعة من الذخائر القديمة التي جمعت في بانغي وبوالي وباوا.

46 - وواصلت هيئات الرقابة الداخلية ضمن المؤسسات الأمنية الوطنية تعزيز قدراتها المؤسسية والتشغيلية. فقد أوفدت المفتشية العامة للقوات المسلحة بعثات تفتيش إلى بانغاسو وبريا، بدعم من البعثة المتكاملة، لتقييم ظروف العمل والمعيشة للقوات المسلحة وتقييم الاحتياجات وتوعية قادة الوحدات بشأن اللوائح التأديبية الداخلية. وفي 14 أيار/مايو، سلمت البعثة المتكاملة مبنى المفتشية العامة الذي قامت البعثة بإصلاحه إلى السلطات الوطنية. وللمساعدة على إنفاذ أحكام القضاء العسكري، قام المفوض الحكومي لدى المحكمة العسكرية لبانغي، بدعم من البعثة المتكاملة، بتدريب كبار الضباط العسكريين وضباط الشرطة القضائية على قانون القضاء العسكري خلال حلقتي عمل لبناء القدرات. وفي 14 و 18 آذار/مارس، نظمت المفتشية العامة للشرطة والدرك الوطنيين، بدعم من البعثة المتكاملة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حلقتي عمل لاستعراض مدونة أخلاقيات المهنة وآدابها ووضع الصيغة النهائية للقواعد العامة للانضباط في الشرطة الوطنية.

47 - وفي آذار/مارس، يسّرت الوزارة المكلفة بالخدمات العامة، بدعم من البعثة المتكاملة، عقد حلقة دراسية تحصر عدد موظفي الخدمة المدنية الموجودين في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك لضمان استمرار نشرهم في الميدان. وواصلت الحكومة إرسال موظفي الخدمة المدنية إلى المناطق بدعم من البعثة المتكاملة (انظر المرفق الأول، الشكل الرابع). وفي 30 أيار/مايو، عيّن السيد تواديرا سبعة حكام أقاليم (من بينهم امرأة واحدة) و 13 محافظاً (من بينهم امرأتان) و 85 نائب محافظ (من بينهم عشر نساء). وفي 1 حزيران/يونيه، كان 147 من سلطات المحافظات والمحافظات الفرعية من أصل 174 (84 في المائة) يشغلون وظائفهم. وفي أعقاب الجهود الجارية لتحقيق الاستقرار في محافظة وادا - جالّيه الفرعية، تم إيفاد 13 موظفاً مدنياً إضافياً، من بينهم ستة مدرّسين، بدعم من البعثة المتكاملة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

رابعاً - حقوق الإنسان وسيادة القانون

حقوق الإنسان

48 - انخفض عدد انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها بنسبة 16 في المائة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بينما زاد عدد الضحايا بنسبة 3 في المائة. وساهمت الاشتباكات المتكررة بين قوات الدفاع الوطني، بدعم من أفراد الأمن الآخرين، والجماعات المسلحة من أجل السيطرة على المناطق الغنية بالمعادن، ولا سيما في محافظات مبومو ونانا - غريبيزي وأوهام وأوهام - فافا، في استمرار تقلب حالة حقوق الإنسان بسبب تزايد العنف الذي ترتكبه الجماعات المسلحة ضد السكان المدنيين. وأسفرت الهجمات التي شنتها جماعة آزاندي آني كبي غبي وأفراد ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، ولا سيما حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار وحركة الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، في محافظات كوتو العليا ومبومو العليا ونانا - مامبيري وأوهام - بنده عن أعمال قتل وجرح واختطاف وسوء معاملة في حق المدنيين

وأعمال نهب (انظر المرفق الأول، الشكل السادس). وأثار تدريب المقاتلين المسلحين التابعين لجماعة آزاندي آني كبي غبي وإدماجهم في قوات الدفاع الوطني مخاوف تتعلق بالمساءلة بالنظر إلى تورط المقاتلين المسلحين المزعموم في اعتداءات على حقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الإنساني الدولي.

49 - واستمرت أعمال العنف الجنسي المتصل بالنزاع في جميع أنحاء البلد، ولكنها كانت أكثر انتشاراً في محافظتي مبومو وأوهام - بنده، حيث ورد أنها ارتكبتها أساساً أفراد ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، بمن فيهم مقاتلو حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار وحركة الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (المرفق الأول، الشكل السابع). كما أفادت بعض الأنباء أن قوات الدفاع الوطني ارتكبت أعمال العنف الجنسي المتصل بالنزاع.

50 - وفي شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل، نظمت البعثة المتكاملة دورات توعية بشأن الوقاية من العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتصدي له لفائدة 83 من أفراد المجتمعات المحلية والزعماء المحليين وأعضاء منظمات المجتمع المدني، بمن فيهم 32 امرأة، في باوا بمحافظة ليم - بنده وسام - واندجا بمحافظة كوتو العليا.

51 - وزاد عدد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، بما في ذلك القتل والاغتصاب والتشويه (انظر المرفق الأول، الشكل الثامن)، بنسبة 6 في المائة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، وكانت محافظات مبومو العليا وليم - بنده وأوهام - فافا أكثر المحافظات تضرراً. وارتكبت الجماعات المسلحة معظم الانتهاكات الجسيمة المبلغ عنها ضد الأطفال (49 في المائة). وفي 4 و 5 حزيران/يونيه، نظمت الحكومة، بدعم من البعثة المتكاملة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، حلقة عمل لإقرار بروتوكول التسليم من أجل نقل وحماية الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة. وسيمكّن البروتوكول الأطفال الذين تعتقلهم قوات الأمن من تسليمهم مباشرة إلى دوائر حماية الطفل الحكومية والجهات الشريكة في هذا المجال.

52 - وفي 6 أيار/مايو، وقع السيد تواديرا مرسوماً يقضي بإنشاء لجنة توجيهية بقيادة وزارة العدل للإشراف على تنفيذ السياسة الوطنية لحقوق الإنسان المعتمدة في عام 2023. وبدعم من البعثة المتكاملة، شرعت الحكومة في حلقات عمل مواضيعية للتعريف بمضمون هذه السياسة وتعميمه على قوات الدفاع الوطني والسلطات والشركاء والمجتمع المدني. وفي 21 و 22 أيار/مايو، نظمت الحكومة حلقة عمل لتوعية قادة المجتمعات المحلية من بانغي بشأن سياسة حقوق الإنسان، وخطة العمل لتنفيذها في الفترة 2023-2027.

53 - وتعاونت وزارة العدل واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وشبكة البرلمانيين المعنية بحقوق الإنسان والاتحاد البرلماني الدولي والبعثة المتكاملة من أجل بناء القدرات وتعزيز الشراكات بين البرلمانيين. وشمل ذلك تدريب أكثر من 200 برلماني وموظف برلماني في الفترة من آذار/مارس إلى أيار/مايو على دورهم في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

54 - وعقب حل لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة في 7 أيار/مايو، عين السيد تواديرا لجنة اختيار تتألف من ممثلين عن الجمعية الوطنية والحكومة والمجتمع المدني والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتعيين مفوضين جدد. وواصلت البعثة المتكاملة تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان في ما يتعلق بدعم قوات الأمن غير التابعة للأمم المتحدة. وقامت البعثة بتدريب 157 فرداً من قوات الأمن الداخلي و 217 فرداً من قوات الدفاع الوطني، من بينهم 45 امرأة، على أدوارهم ومسؤولياتهم في مجال تعزيز احترام حقوق الإنسان.

سيادة القانون

- 55 - في 1 حزيران/يونيه، كانت 18 محكمة من أصل 25 محكمة خارج بانغي تؤدي عملها (انظر المرفق الأول، الشكل التاسع). وفي الفترة من شباط/فبراير إلى آذار/مارس، باشرت المحكمة الابتدائية في أوجو أعمالها لأول مرة منذ العنف الانتخابي الذي شهدها عامي 2020 و 2021، بعد نشر الموظفين القضائيين.
- 56 - وفي 16 نيسان/أبريل، استأنفت الدائرة الابتدائية في المحكمة الجنائية الخاصة جلسات المحاكمة في قضية نديلي 1، التي كانت قد عُلقَت في شباط/فبراير.
- 57 - وفي 13 أيار/مايو، عقدت محكمة الاستئناف في بوار دورة محاكماتها الجنائية الافتتاحية في العام بعد تأجيلها لعدة مرات منذ كانون الثاني/يناير. وتُعزى التأخيرات إلى قيود تنظيمية، ومقاطعة المحامين المعينين من قبل المحكمة الذين يدافعون عن ضرورة دفع أتعاب أعلى لهم، وإضراب نقابة المحامين لمدة شهر المتعلق بقضية مبولي - غومبا في شهر آذار/مارس.
- 58 - وعقب صدور مرسوم في 27 شباط/فبراير عن وزير الخدمة العامة والإصلاح الإداري، أُدمج رسمياً 295 من موظفي السجون المدنيين الذين تم اختيارهم وفحصهم وتدريبهم بدعم من البعثة المتكاملة في الخدمة المدنية (انظر المرفق الأول، الشكل الرابع). وأدى الموظفون اليمين الدستورية رسمياً في 17 أيار/مايو. وفي نيسان/أبريل وأيار/مايو، قدمت البعثة المتكاملة دورة تدريبية لتجديد المعلومات للضباط قبل إرسالهم إلى مراكز عملهم.
- 59 - ولا يزال نظام السجون يعاني من الاكتظاظ ونقص الغذاء، مما أدى إلى وفاة خمسة سجناء منذ 2 شباط/فبراير. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، فرّ 20 سجيناً من سجون بامباري وبانغاسو وبوسمبيلي وبوار وبريا وكاغا - باندورو ونغاراغا ونولا وبوا.

خامساً - الحالة الاجتماعية - الاقتصادية والإنسانية

- 60 - ظلت جمهورية أفريقيا الوسطى تواجه بعض التحديات في ما يتصل بحالتها الاقتصادية. وتتعلق هذه التحديات بالآثار المتوقعة لتنفيذ إصلاحات الاقتصاد الكلي والإصلاحات الهيكلية التي لم تتحقق، والتحديات التي تتحكم في سلسلة إمدادات الوقود، وحالات الارتياح في ما يتعلق باستئناف تقديم المعونة من بعض الجهات المانحة.
- 61 - وأعلن صندوق النقد الدولي في 20 نيسان/أبريل أن جمهورية أفريقيا الوسطى تواصل إحراز بعض التقدم في تحقيق الانضباط المالي، كما يتضح من زيادة الإيرادات الضريبية الحكومية التي بلغت 0,5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023 إلى نسبة 8,8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويقارن ذلك بمتوسط معدل الإيرادات الحكومية البالغ 16,9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا. وازداد النمو الاقتصادي بشكل طفيف لكنه ظل بطيئاً، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي زيادة بنسبة 0,7 في المائة فقط في عام 2023. ولمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية، اعتمدت الحكومة مجموعة من التدابير في إطار برنامج التسهيلات الائتمانية الموسّع لصندوق النقد الدولي، تشمل إجراء إصلاحات في سوق الوقود بهدف معالجة قيود العرض وزيادة الإيرادات الضريبية وتخفيف الضغط على المستهلكين.

62 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعطل النقل النهري للبضائع والأشخاص مع ما أبلغ عنه من آثار لذلك على أسعار البضائع، بعد انقلاب عبارة ركاب في 19 نيسان/أبريل على طول نهر أوبانغي، بالقرب من الدائرة السادسة من بانغي، مما أسفر عن سقوط 70 قتلى على الأقل. وبعد ذلك الحادث، أمرت الحكومة بتعليق عمل جميع عبارات الركاب في جميع أنحاء البلد لمدة شهر واحد، وفي 10 أيار/مايو أمر وزير النقل والطيران المدني بإجراء فحص تقني للعبارات سعياً لضمان امتثالها للوائح. وفي 22 أيار/مايو، أفادت بعض وسائل الإعلام الوطنية بالاستئناف التدريجي المتزايد لأنشطة العبارات التي خضعت للفحص.

63 - وفي 30 نيسان/أبريل، انتهت الحكومة من وضع المشروع الأول لخطتها الإنمائية الوطنية للفترة من عام 2024 إلى عام 2028، التي تتجسد أولوياتها إلى حد كبير في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، الذي يوجه الأولويات البرنامجية لفريق الأمم المتحدة القطري. ولا تزال عملية إقرارها على الصعيد الوطني جارية. وتتضمن الخطة خمس أولويات استراتيجية، وهي تعزيز الأمن والحوكمة وسيادة القانون؛ وتعزيز رأس المال البشري والتنمية الاجتماعية؛ وتسريع سلسلة الإنتاج بغية تحقيق نمو اقتصادي قوي وشامل ومستدام؛ وإنشاء بنى تحتية قادرة على الصمود ودائمة؛ وتعزيز الاستدامة والمنفعة البيئية في وجه أزمات المناخ وآثار تغير المناخ.

64 - ولا تزال الاحتياجات الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى تكتسي أهمية حاسمة. فقد تعرقل إيصال المساعدة الإنسانية خلال الفترة المشمولة بالتقرير بسبب الصعوبات المستمرة في الوصول إلى الجهات المقصودة، حيث يشكل انعدام الأمن وضعف وقلة البنى التحتية عقبات رئيسية. واحتياجات 2,8 مليون نسمة، أو 46 في المائة من السكان، شديدة لدرجة أن الجهات الفاعلة الإنسانية لا تستطيع تلبيتها بمفردها. لذلك ثمة حاجة إلى دعم تكميلي من الجهات الفاعلة الإنمائية للمساعدة على تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على التكيف وكسر حلقة التبعية. وعلى الرغم من ذلك، لاحظ فريق دعم المانحين التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، خلال زيارته لجمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة من 14 إلى 19 نيسان/أبريل، الانخفاض التدريجي في نسبة المحتاجين على مدى السنوات الخمس الماضية.

65 - وفي 30 نيسان/أبريل، بلغ عدد النازحين 522 231 شخصاً (انظر المرفق الأول، الشكل الحادي عشر). وحتى الآن في 2024، عاد ما يقرب من 25 000 من النازحين إلى ديارهم بسبب تصوراتهم الإيجابية عن تحسن الأمن والاستقرار في بعض المناطق وبيئة الحماية وإعادة الإدماج في مناطق المنشأ، ولا سيما في بعض المحافظات الجنوبية والغربية. وفي 31 أيار/مايو، بلغ عدد الأشخاص الذين لجأوا من جمهورية أفريقيا الوسطى إلى البلدان المجاورة 664 225 شخصاً. وحتى 30 نيسان/أبريل، كان 69 275 من اللاجئين وطالبي اللجوء موجودين في جمهورية أفريقيا الوسطى.

66 - وفي الفترة من شباط/فبراير إلى أيار/مايو، تضرر 7 400 شخص من جراء الأمطار الغزيرة والفيضانات. وما فتئ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية يعمل مع الشركاء للتخطيط لموسم الأمطار المقبل.

67 - وفي 22 آذار/مارس، أعلنت وزارة الصحة تقشي مرض المكورات السحائية في منطقة بانتغافو - كابو بمحافظة أوهام - فافا. ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، فقد تمت السيطرة على هذا المرض، وبدأ عدد الحالات في الانخفاض. وفي 31 أيار/مايو، سُجلت 64 حالة إصابة و 10 وفيات، وهو ما يمثل معدل وفيات يبلغ 16 في المائة.

68 - وتستهدف خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2024 لجمهورية أفريقيا الوسطى 1,9 مليون شخص ضعيف، أي ما يقرب من ثلث مجموع سكان البلد، باحتياجات تمويل تبلغ 367,7 مليون دولار. وإلى غاية 31 أيار/مايو، مؤلت الخطة بنسبة 28 في المائة، لتتبقى فجوة تمويلية قدرها 264,6 مليون دولار (انظر المرفق الأول، الشكل العاشر).

سادسا - بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى

تحسين الأداء

69 - واصلت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى تنفيذ استراتيجيتها السياسية المتعددة السنوات وخطتها للبعثة لتعزيز التكامل والتنسيق على نطاق البعثة من أجل تنفيذ ولايتها بفعالية. فقد ركزت البعثة المتكاملة على مدى العامين الماضيين، وفقاً لاستراتيجيتها السياسية، على إقامة تعاون مثمر مع الحكومة، وتحسين الحالة الأمنية وتوطيدها، وتنشيط الاتفاق السياسي، والمساعدة على بسط سلطة الدولة في المناطق التي غابت عنها الدولة منذ عقود. وفي المستقبل، تعتزم البعثة المتكاملة إعطاء أولوية متزايدة لترجمة المكاسب الأمنية إلى مكاسب من حيث تحقيق الاستقرار لفائدة السكان، بما في ذلك من خلال مواصلة تعبئة الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة والمنظمات غير الحكومية.

70 - ومضت البعثة المتكاملة قدماً في تنفيذ خطة عملها المتعلقة بالاستخبارات والإنذار المبكر في مجال حفظ السلام، وأدخلت تحسينات لتوجيه عملية اتخاذ القرارات على مستوى القيادة، بما في ذلك من خلال تفعيل آلية تنسيق متكاملة، وإجراء التحليل المنتظم للبؤر الساخنة، والتركيز على إعادة فتح الطرق لتحقيق الأهداف المقررة، ولا سيما حماية المدنيين وبسط سلطة الدولة. وشاركت البعثة المتكاملة أيضاً في أنشطة التعاون بين البعثات، ولا سيما مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، بهدف تعزيز فهم التحديات الأمنية على طول الحدود بين البلدين. وأسهم تبادل التحليلات المواضيعية، بما في ذلك مع فريق الأمم المتحدة القطري والجهات الفاعلة في المجال الإنساني، في جملة أمور منها اتخاذ قرار إنشاء شبكة محلية متكاملة للإنذار بتهديدات الذخائر المتفجرة في غرب البلاد.

71 - ودرّبت البعثة 267 فرداً من الأفراد النظاميين، من بينهم 30 امرأة، على التخفيف من خطر الذخائر المتفجرة، ونظمت دورات للتوعية بمخاطر المتفجرات لفائدة 111 من موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني، من بينهم 34 امرأة.

72 - ولا تزال البعثة المتكاملة عرضة لحملة معلومات مضلّلة موجّهة ضدها، تشمل اتهامات كاذبة بالتحيز لبعض وحداتها. وقد ردّت البعثة على ذلك ببيانات صحفية، ومنشورات في وسائل التواصل الاجتماعي، وتعزيز رصد المعلومات المضلّلة المنشورة في وسائل التواصل الاجتماعي، والتعاون مع المجلس الأعلى للاتصالات لمواجهة ما يُنشر من معلومات كاذبة.

73 - وواصلت البعثة المتكاملة تنفيذ توصيات التقييم الشامل للنقل اللوجستي، وذلك من أجل التصدي للتحديات اللوجستية المستمرة وصعوبات الوصول التي تعوق سير العمليات وتؤثر في سلامة جنود حفظ السلام. فقد قامت البعثة المتكاملة بإصلاح الطرق والجسور الواقعة على طول محوري بانغاسو - أوبو

وبوسمبيلي - بوسانغوا من أجل تعزيز التنقل وإمكانية الوصول إلى المناطق النائية لحماية المدنيين. كما قامت البعثة بإصلاح وتوسيع مهبطي الطائرات في باوا وسام - واندجا وصيانة مهبطي الطائرات في بوسانغوا وكاغا - باندورو لتحسين كفاءة العمليات الجوية وبلوغ المستوى الأمثل من حيث التشغيل في ضوء النشر المقبل لمساعد الشحن الثقيلة.

74 - وفي 18 آذار/مارس، أكملت البعثة المتكاملة تركيب نظام شمسي في بانغي لزيادة إمداداتها من الطاقة المتجددة واستهلاكها. وخففت من مخاطر المياه المستعملة وأمنت توزيع 7 محارق برميلية محمولة إضافية، ليبلغ مجموعها الآن 17 محرقة، وذلك للتخلص من النفايات الصلبة في قواعد العمليات الدائمة والمؤقتة في بانغي ونانا - باكاسا وباوا ورافاي وزيميو.

سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم

75 - في الفترة من 2 شباط/فبراير إلى 1 حزيران/يونيه، سُجِّل 129 حادثاً أمنياً وقعت لأفراد الأمم المتحدة، وهو ما يمثل انخفاضاً مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق (انظر المرفق الأول، الشكل الثالث عشر). وفي المجموع، توفي فرد واحد وجرح 10 أفراد في حوادث مرور على الطرق؛ وتوفي فردان من جراء المرض.

76 - وفي الفترة ما بين 2 شباط/فبراير و 1 حزيران/يونيه، سجلت البعثة المتكاملة أربعة انتهاكات لاتفاق مركز القوات، مقارنة بأربعة حوادث وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وفي 8 شباط/فبراير، احتجزت دائرة الجمارك الوطنية في مطار مبوكو الدولي معدات منظومة جوية غير مأهولة مخصصة للبعثة المتكاملة. وأشارت دائرة الجمارك إلى التعميم الصادر عن وزارة الدفاع والذي يحدّد القيود المفروضة على تشغيل المنظومات الجوية غير المأهولة وطلبت الدليل على ترخيص من الحكومة بتشغيل هذه المركبات في إقليم جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي 14 شباط/فبراير، في وانداجو بمقاطعة أوهام - فافا، رفضت قوات الدفاع الوطني مرور دورية تابعة للبعثة. وفي 4 آذار/مارس، اعترض أفراد أمن آخرون مواد منظومة المركبات الجوية غير المأهولة التابعة للبعثة في مركز بيلوكو الحدودي في محافظة نانا - مامبيري. وفي 17 نيسان/أبريل، ألقت قوات الأمن الداخلي القبض على موظف دولي تابع للبعثة في مطار مبوكو الدولي، وأطلق سراحه بعد تدخل البعثة. وواصلت البعثة إثارة هذه الانتهاكات مع أصحاب المصلحة الوطنيين المعنيين الذين أعربوا عن التزامهم بمعالجتها. واستمرت الرحلات الجوية المتكررة للمركبات الجوية غير المأهولة المجهولة الهوية فوق قواعد الأمم المتحدة.

77 - ولا يزال التعميم الحكومي القاضي بإلغاء الإجراءات الدائمة المتعلقة باستخدام الطائرات غير المأهولة في إقليم جمهورية أفريقيا الوسطى سارياً. وقد أوقف تشغيل المركبات الجوية غير المأهولة التابعة للبعثة منذ كانون الأول/ديسمبر 2023، مما أثار على تنفيذ ولايتها، ولا سيما حماية المدنيين وتيسير وصول المساعدات الإنسانية. وتحول تلك القيود دون الحصول على المعلومات الهامة وإعداد تحليلات أمنية شاملة للتخطيط العملي وتشكل خطراً على حماية موظفي الأمم المتحدة ومنشأتها. وأجرت البعثة المتكاملة عدة اتصالات مع الحكومة على الصعيدين الفني والسياسي بشأن مصادرة منظومة المركبات الجوية غير المأهولة، وهي تواصل بذل الجهود لتقييد استخدام هذه المعدات.

78 - وفي 1 شباط/فبراير، كان العنصر العسكري للبعثة المتكاملة قد نشر 13 930 جندياً (7 في المائة من النساء) من القوام المأذون به البالغ 14 400 فرداً، من بينهم 406 ضباط (101 امرأة) و 145 مراقباً عسكرياً (47 امرأة)، بما يشمل فصيلة احتياطية واحدة للتخلص من الذخائر المتفجرة. ونشر عنصر الشرطة

التابع للبعثة 2 994 فرداً (15,97 في المائة من النساء) من أصل قوام مأذون به قوامه 3 020 فرداً، يتألفون من 581 من ضباط الشرطة (162 امرأة) و 2 413 فرداً (316 امرأة) في 14 وحدة شرطة مشكلة ووحدة واحدة لدعم الحماية. ويعمل في البعثة المتكاملة ما مجموعه 1 498 موظفاً مدنياً (28 في المائة من النساء)، منهم 632 موظفاً دولياً و 580 موظفاً وطنياً و 286 من متطوعي الأمم المتحدة وكذلك 103 من موظفي المؤسسات الإصلاحية المقدمين من الحكومات، وهو ما يمثل نسبة 90 في المائة من الوظائف المعتمدة البالغ عددها 1 671.

سوء السلوك الجسيم، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان

79 - في الفترة الممتدة بين 2 شباط/فبراير و 30 نيسان/أبريل، سجلت البعثة المتكاملة ثمانية ادعاءات بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، تورط فيها ستة أفراد عسكريين من ثلاثة بلدان مساهمة بقوات ومدنيين اثنان. وبحسب ما ورد، حدثت ثلاثة مزاعم في عام 2024 وخمسة بين عام 2014 وتشرين الثاني/نوفمبر 2023. وقد عينت البلدان المساهمة بقوات محققين وطنيين، وتقوم الأمم المتحدة بالتحقيق في القضايا المتعلقة بالموظفين المدنيين.

80 - وأحالت البعثة المتكاملة ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين إلى شركائها في العمل الإنساني لمساعدتهم، وقدمت المساعدة مباشرة إلى العديد من الضحايا بناء على احتياجاتهم الخاصة. وفي 1 نيسان/أبريل، بدأت البعثة تنفيذ المرحلة الثانية من مشاريع التدريب على المهارات المهنية لضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين، التي يمولها صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وأنشأت البعثة 40 شبكة محلية للوقاية من خطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي له في المناطق الشديدة الخطورة.

سابعاً - الاعتبارات المالية (مقر الأمم المتحدة)

81 - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها 307/77 المؤرخ 30 حزيران/يونيه 2023، مبلغ 1 145,6 مليون دولار للإنفاق على البعثة للفترة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024. وفي 27 أيار/مايو 2024، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة المتكاملة 369,3 مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام حتى ذلك التاريخ 2 682,7 مليون دولار. وقد سُدّدت تكاليف أفراد القوات ووحدات الشرطة المشكّلة، وكذلك تكاليف المعدات المملوكة للوحدات للفترة الممتدة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

ثامناً - ملاحظات

82 - إنني أرحب بالخطوات التي اتخذتها الحكومة لتعزيز تنفيذ الاتفاق السياسي، بما في ذلك انعقاد اللجنة التنفيذية للرصدة، وتنظيم المؤتمر الوطني الرفيع المستوى المعني بالترحال الرعوي، وبدء أنشطة اللجنة الوطنية لإدارة الحدود، وكلها خطوات تبرهن على استمرار إمساك الحكومة بزمam الأمور والتزامها بالنهوض بعملية السلام. وهذه التطورات هي بمثابة أساس للعمل المتكامل، قوامه العمل بنهج يشمل الحكومة بأكملها، في معالجة بعض الدوافع الرئيسية للنزاع في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأدعو إلى التنفيذ الفعال للتوصيات المقدمة خلال الاجتماعات والمؤتمرات المذكورة أعلاه.

83 - وأثرتي على الحكومة لما تبذله من جهود من أجل الحفاظ على اللامركزية في عملية السلام، بما في ذلك جهود التعاون المستمرة مع آليات التنفيذ في المحافظات التي ثبت أنها أداة أساسية في حل التوترات القبلية وتعزيز الحوار السياسي ودعم جهود الوساطة. وهذه المبادرات دليل على تصميم السلطات الوطنية والمحلية على وضع نهج تشاركية في تنفيذ الاتفاق السياسي.

84 - ومما يسرني التزام الحكومة بإجراء أول انتخابات محلية في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ عام 1988. فإجراء هذه الانتخابات، التي تشكل حكماً من أحكام الاتفاق السياسي، سيكون معلماً هاماً نحو الشمول وتمكين المجتمعات المحلية وبسط سلطة الدولة. وأنا أرحب بالالتزامات المالية التي تعهد بها مؤخراً الشركاء لدعم هذه الانتخابات المهمة، لكنني ما زلت قلقاً من نقص التمويل. وأكرر مناشدتي تقديم الدعم المالي لصندوق المشترك للتبرعات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للسماح بتنفيذ الأعمال التحضيرية للانتخابات في موعدها.

85 - وسيتطلب إجراء انتخابات شاملة وديمقراطية وذات مصداقية أن تنهض الحكومة بالحوار السياسي وتتخذ تدابير بناء الثقة وتكفل مشاركة المرأة مشاركة مجدية. وفي هذا الصدد، تكتسي تهيئة بيئة يكون فيها بوسع سكان جمهورية أفريقيا الوسطى التعبير عن آرائهم دون خوف من الانتقام أو غيره من العواقب السلبية أهمية حاسمة.

86 - وأرحب بالزخم البناء والإيجابي الحاصل في العلاقات الثنائية بين جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. ولا تزال سهولة اختراق الحدود تشكل خطراً شديداً، كما يشهد على ذلك انعدام الأمن على طول الحدود مع السودان وجنوب السودان. وأحث مختلف لجان أمن الحدود في جمهورية أفريقيا الوسطى وجيرانها على أن تبادر بالبحث عن حلول دائمة في تدبير حدودها المشتركة. وأشجع الجهود الرامية إلى دعم المجتمعات المحلية الحدودية المتضررة، التي لا غنى عنها لمعالجة مسألة الأمن عبر الحدود. وستدعم الأمم المتحدة المبادرات الوطنية والإقليمية الرامية إلى تحويل المناطق الحدودية إلى مناطق للتعاون والازدهار، وأدعو الشركاء إلى دعم هذه الجهود.

87 - وإنني أرحب بالتقدم المحرز في إعداد مشروع خطة التنمية الوطنية، وهي أداة استراتيجية هامة لتعبئة الموارد حول الأهداف الإنمائية ذات الأولوية للحكومة، والتي تنعكس في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وأهيب بالحكومة إلى مواصلة العمل مع الشركاء الإنمائيين والماليين الدوليين من أجل وضع الصيغة النهائية لخطة التنمية الوطنية ومواءمة الجهود المتعلقة بتنفيذها من أجل الحفاظ على العمل الإنمائي الطويل الأجل.

88 - وما زلت أشعر بقلق عميق إزاء الحالة الأمنية المتقلبة في أرجاء مختلفة من البلاد. فدورات العنف المروعة، ولا سيما حول مواقع التعدين وممرات رعي الماشية وفي المناطق الحدودية، تساهم في معاناة المدنيين. والوضع في الجنوب الشرقي من البلاد مقلق. لذلك أهيب بالجماعات المسلحة في المنطقة أن تظل ملتزمة باتفاقات السلام الموقعة محلياً. وستواصل البعثة المتكاملة اتخاذ موقف أممي قوي واستباقي في مبومو العليا، على نحو ما أبرزه انتشارها التاريخي في بامبوتي، مع دعم بسلطة الدولة من أجل نزع فتيل التوترات وتعزيز الثقة والاستقرار في المنطقة.

89 - وما زال يساورني الجزع إزاء استمرار خطر الذخائر المتفجرة، الذي لا يزال يلحق الضرر بالسكان المحليين والسلطات الوطنية وقوات الدفاع والأمن الوطنية وموظفي الأمم المتحدة، ويشكل خطراً عليهم.

ولا تزال الجهود التي تبذلها البعثة المتكاملة، بما في ذلك إنشاء الشبكات المحلية للإنذار وبناء القدرات، ضرورية لتهيئة بيئة أمنية مواتية وإيصال المساعدة الإنسانية بفعالية.

90 - ويساورني القلق إزاء استمرار إيقاف تشغيل لمنظومة المركبات الجوية غير المأهولة التابعة للبعثة المتكاملة، وهي قدرة تعزز قدرة البعثة على مساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى على حماية المدنيين وبسط سلطة الدولة ضمن المهام الأخرى المكلفة بها، كما أنها تدعم سلامة جنود حفظ السلام وأمنهم. وأحث سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على السماح للبعثة المتكاملة باستئناف استخدام منظومتها للمركبات الجوية غير المأهولة على وجه السرعة.

91 - ولا يزال تعزيز قدرة جمهورية أفريقيا الوسطى على حماية مدنييها تشكل إحدى الأولويات، وقد أحرز قدر كبير من التقدم. ويتطلب تحقيق تلك الأولوية أن تضع الحكومة عملية فحص شفافة وذات مصداقية للتجنيد في صفوف قوات الدفاع والأمن الوطنية. كما أن رصد سلوك موظفي المؤسسات الأمنية الوطنية وانضباطهم خطوة أساسية في عملية تحسين قطاع الأمن الوطني. وفي هذا الصدد، من الأمل السار ازدياد قدرات المفتشية العامة للقوات المسلحة والمفتشية العامة للشرطة والدرك الوطنيين.

92 - ولا تزال الحالة الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى مصدرًا للقلق. وأنا شرت لأن جهود تحقيق الاستقرار التي تبذلها الحكومة في بعض مناطق البلد بدعم من طائفة واسعة من الشركاء قد أسهمت في عودة النازحين وفي تحسين ظروف المجتمعات المحلية. وأهيب بالشركاء والجهات المانحة إلى تعزيز الدعم المقدم إلى النداء الإنساني لجمهورية أفريقيا الوسطى من أجل تلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحاً للمجتمعات المحلية التي تعاني من المحن، وأدعو الشركاء في التنمية إلى تقديم دعم تكميلي يساعد على وضع حد لدوامة الحرمان والتبعية في المجتمعات الضعيفة.

93 - إن الانتهاكات والتجاوزات المستمرة لحقوق الإنسان، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل، والعنف الجنسي المتصل بالنزاع، وانتهاكات القانون الدولي الإنساني التي ترتكبها جميع أطراف الصراع، كلها أمور غير مقبولة ويجب وضع حد لها. ويجب على الحكومة أن تحاسب جميع الجناة. والحوار المستمر بين الحكومة والأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان جديرٌ بالثناء ويمهّد الطريق لجهود تعاونية تهدف إلى ضمان وفاء جمهورية أفريقيا الوسطى بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي للاجئين. وأحيط علماً بالالتزام الذي قطعه الحكومة على نفسها بالنهوض بالخطوة المبيّنة في سياستها الوطنية لحقوق الإنسان.

94 - وينبغي أن تكون القضايا المعروضة على المحكمة الجنائية الخاصة في ما يتعلق بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في جمهورية أفريقيا الوسطى بمثابة تذكير لقادة الجهات الفاعلة المسلحة وغيرهم من مرتكبي هذه الجرائم بأن هذه الأعمال الشنيعة لن تمر دون عقاب. فإفلات مرتكبي أعمال العنف وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان من العقاب يؤدي إلى تأجيج دوامة الصراع وتقويض جهود السلام. وأدعو الحكومة إلى إدامة التقدم المحرز في ما يتعلق بنظامها الوطني للعدالة وإنفاذ القانون والمؤسسات الإصلاحية، بما في ذلك تعزيز استقلال القضاء.

95 - وختاماً، أود أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاصة لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيسة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى على قيادتها وكذلك لأفراد البعثة المدنيين والعسكريين لتفانيهم الثابت في أداء عملهم. وأود أن أعرب عن تقديري العميق للبلدان

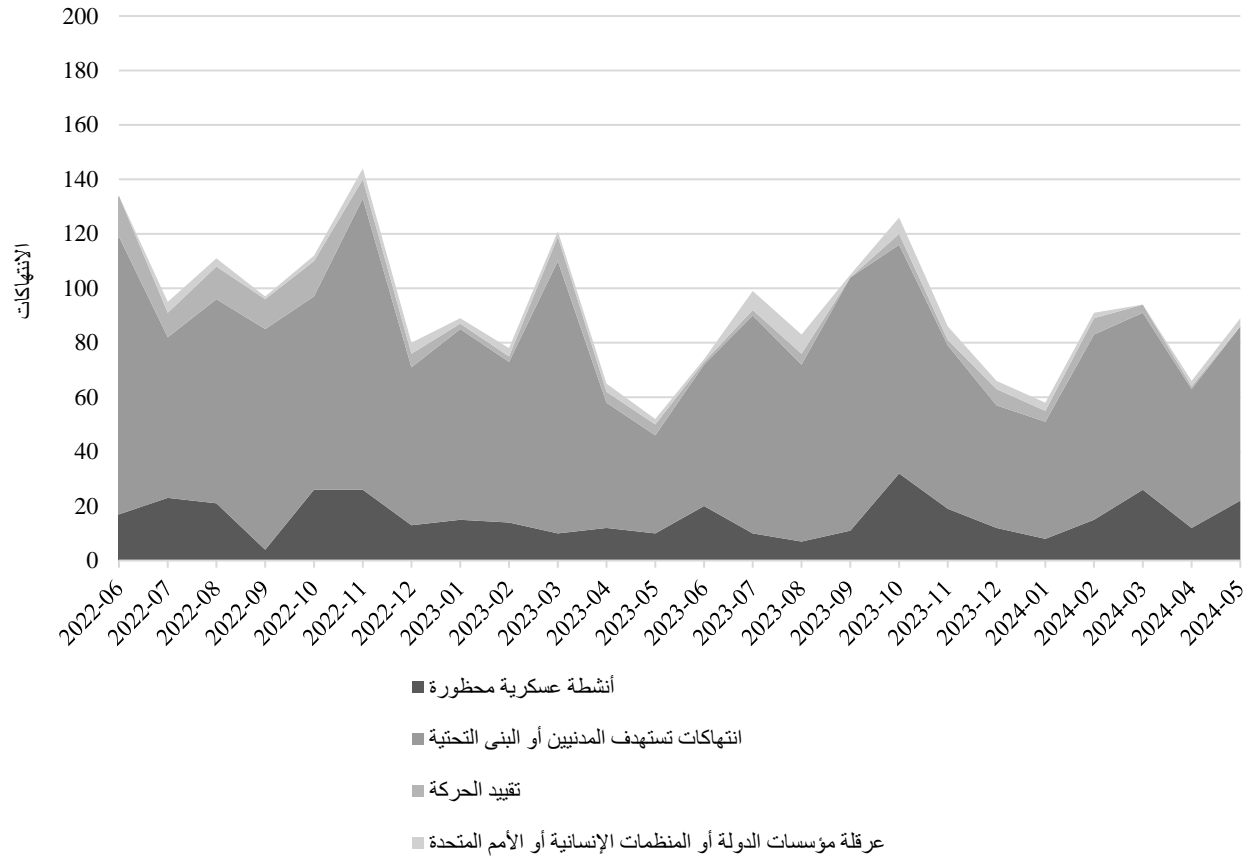
المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في البعثة. وأعرب عن امتناني للعمل الهام الذي تقوم به جميع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وأود أن أشكر المنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية وجميع الشركاء الآخرين، بما في ذلك البلدان المانحة، على إسهاماتها القيمة من أجل إحلال السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

المرفق الأول

أولا - الحالة الأمنية وحماية المدنيين وبسط سلطة السلطة

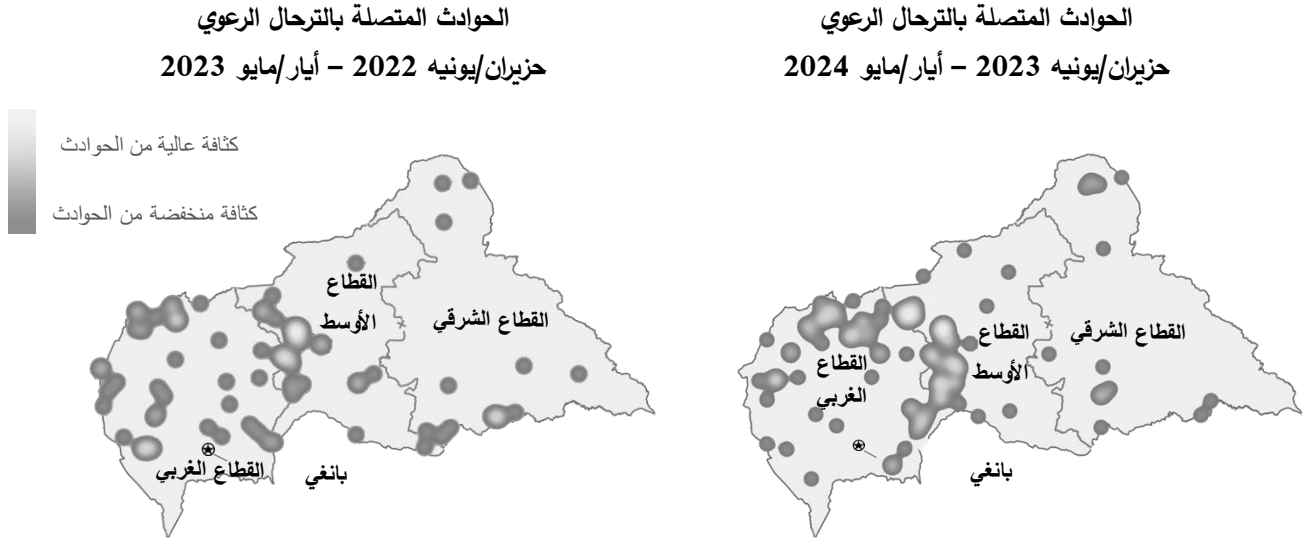
الشكل الأول

انتهاكات الاتفاق السياسي



المصدر: البعثة المتكاملة/خلية التحليل المشتركة للبعثة.

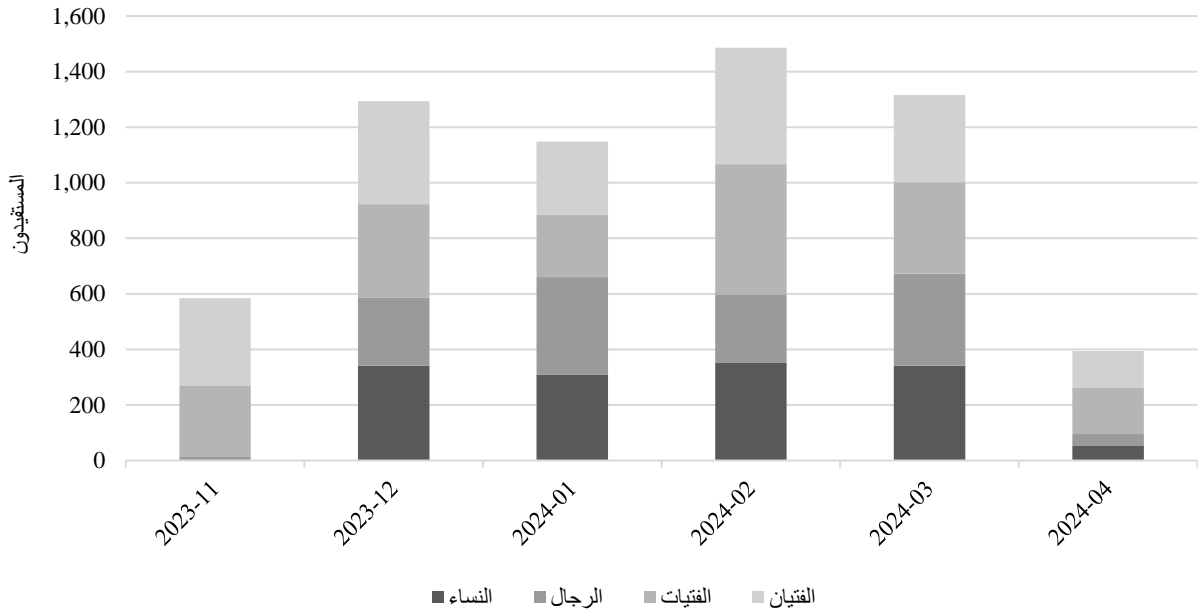
الشكل الثاني
خريطة الحوادث المتصلة بالترحال الرعوي



الحدود والأسماء المبينة في هذه الخريطة والتسميات المستخدمة فيها لا تدل على أن الأمم المتحدة تقرها أو تعيل بها رسمياً.
المصدر: البعثة المتكاملة/مركز العمليات المشتركة/قاعدة بيانات تقدير الحالة العسكرية بالاستناد إلى عناصر جغرافية مكانية.

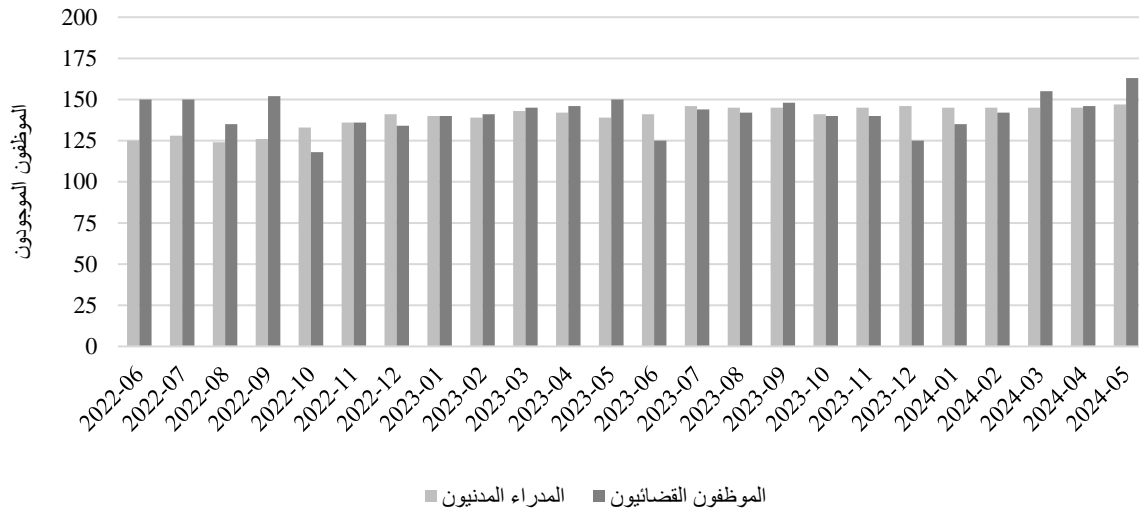
الشكل الثالث

التوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة في محافظة أوهام - بنده

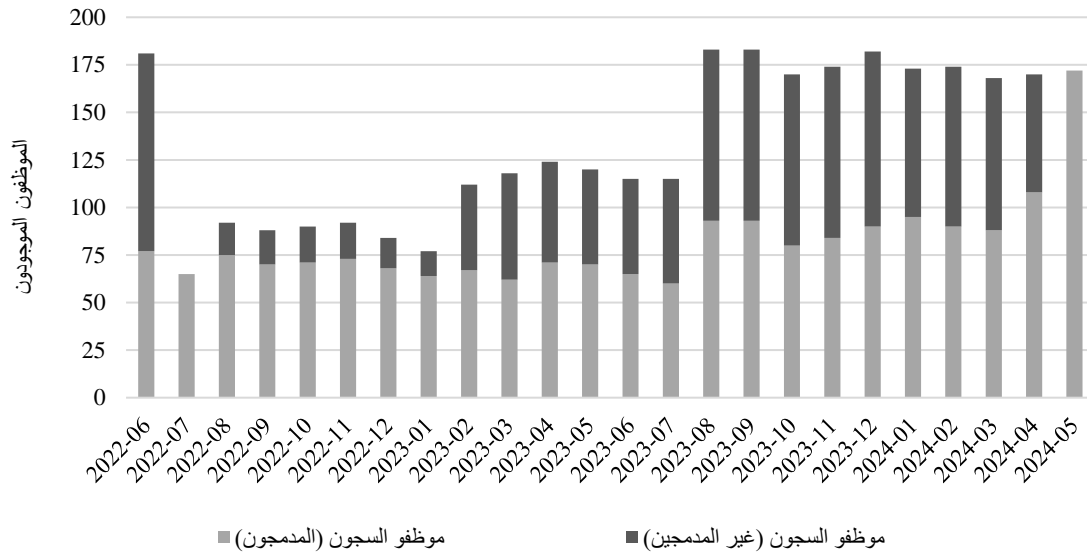


المصدر: البعثة المتكاملة/النظام العالمي لإدارة المعلومات لدائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام.
ملاحظة: أُطلق مشروع أوهام - بنده التجريبي في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 واكتمل تنفيذه في نيسان/أبريل 2024.

المدراء المدنيين والموظفون القضائيون



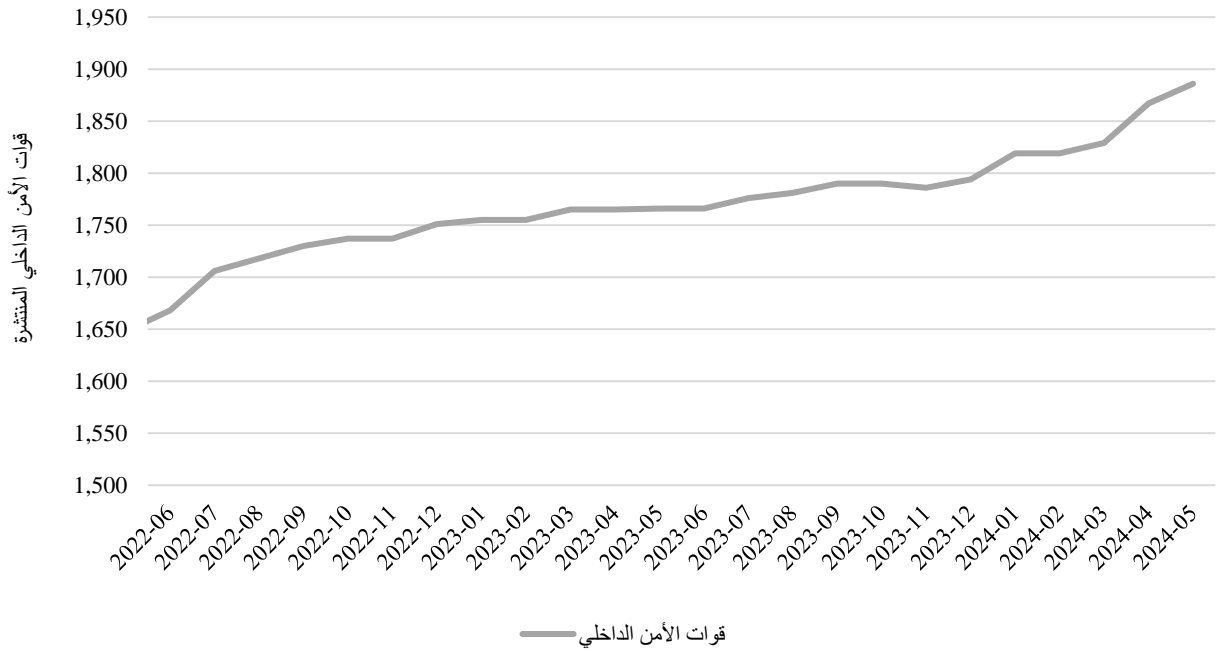
موظفو السجون



المصدر: البعثة المتكاملة/قسم الشؤون المدنية وقسم العدالة وشؤون السجون.

ملاحظة: في الفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه 2022، عيّن البعض من موظفي السجون المدنيين المدربين حديثاً البالغ عددهم 295 موظفاً وأرسلوا إلى مراكز العمل على الرغم من عدم إدماجهم رسمياً في كشوف المرتبات الحكومية. وبيّئ هؤلاء في الرسم البياني بصفتهم "موظفين غير مدمجين"، في مقابل الموظفين "المدمجين". وفي الفترة من تموز/يوليه 2022 إلى كانون الثاني/يناير 2023، أضرب معظم الموظفين "غير المدمجين" عن العمل بشكل كامل أو جزئي، مما أدى إلى الانخفاض الموضح في الرسم البياني.

الشكل الخامس
قوات الأمن الداخلي المنتشرة خارج بانغي



المصدر: البعثة المتكاملة/شرطة الأمم المتحدة.

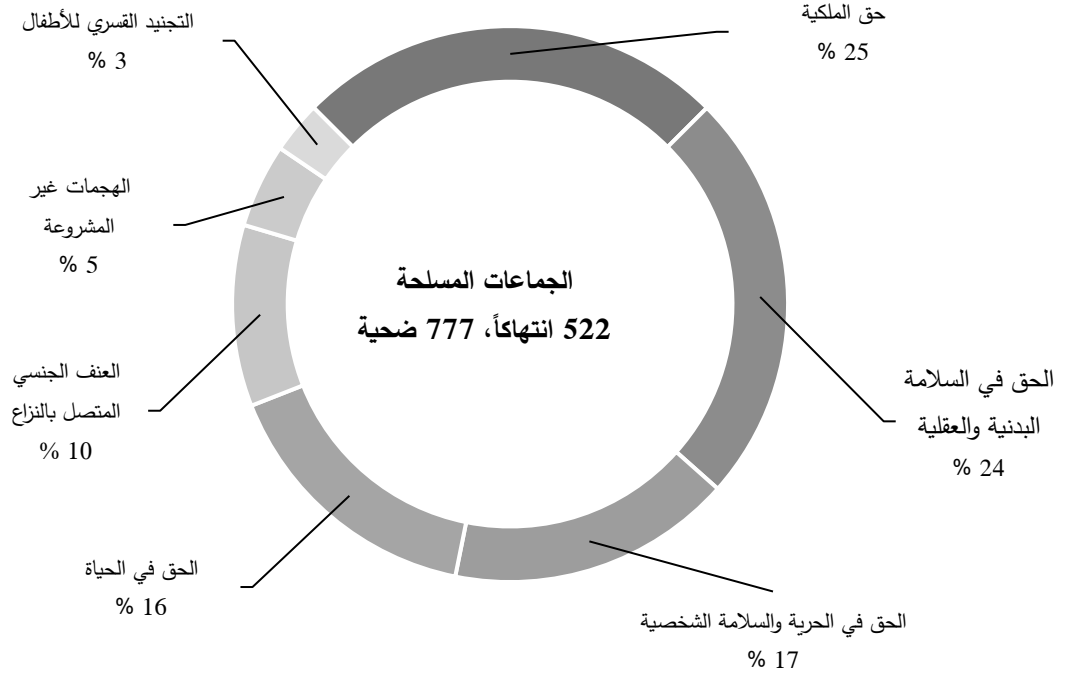
في 31 أيار/مايو، كان 1 886 من أفراد قوات الأمن الداخلي منتشرين خارج بانغي، و 6 828 في العاصمة؛ وتشكل النساء نسبة 23 في المائة من أفراد قوات الأمن الداخلي.

ثانياً - حقوق الإنسان وسيادة القانون

الشكل السادس

انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، شباط/فبراير - حزيران/يونيه 2024

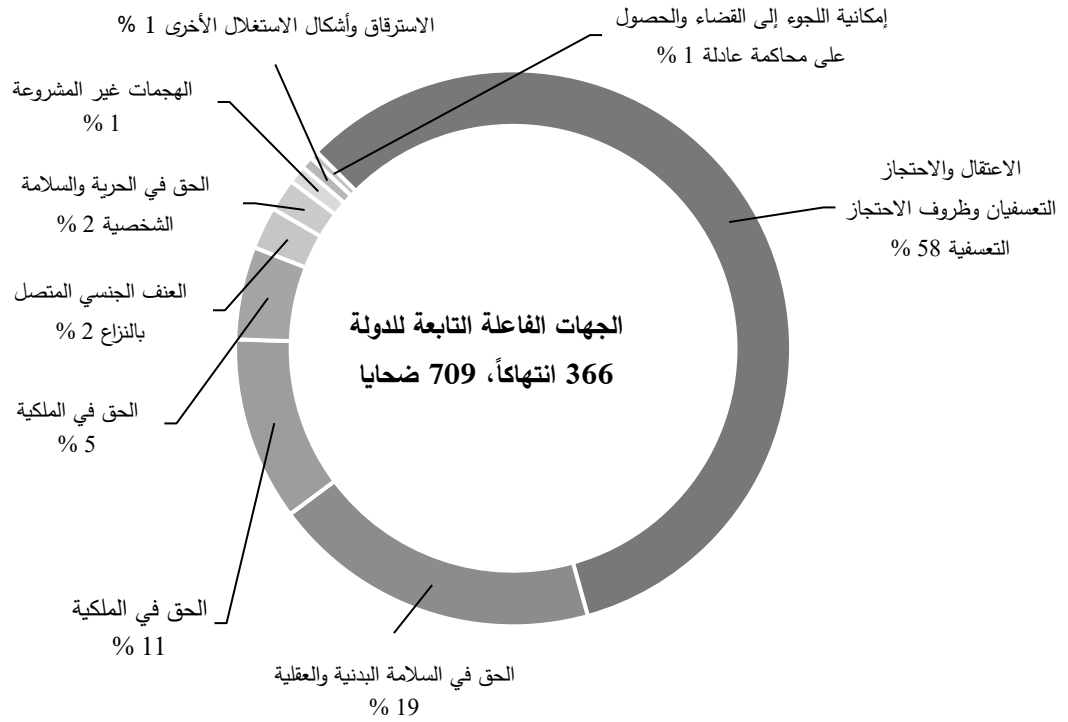
الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة



ملاحظة: تستند النسب المئوية إلى عدد الضحايا الموثقين. وتشمل الإحصاءات كلا من الموقعين على الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى وغير الموقعين عليه.
المصدر: البعثة المتكاملة/شعبة حقوق الإنسان.

يُزعم أن الجماعات المسلحة مسؤولة عن 59 في المائة من مجموع الانتهاكات والتجاوزات الموثقة لحقوق الإنسان، حيث تفيد بعض الأنباء أن حركة الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى هي الجاني الرئيسي لتلك الانتهاكات، تليها حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار.

الجهات الفاعلة التابعة للدولة

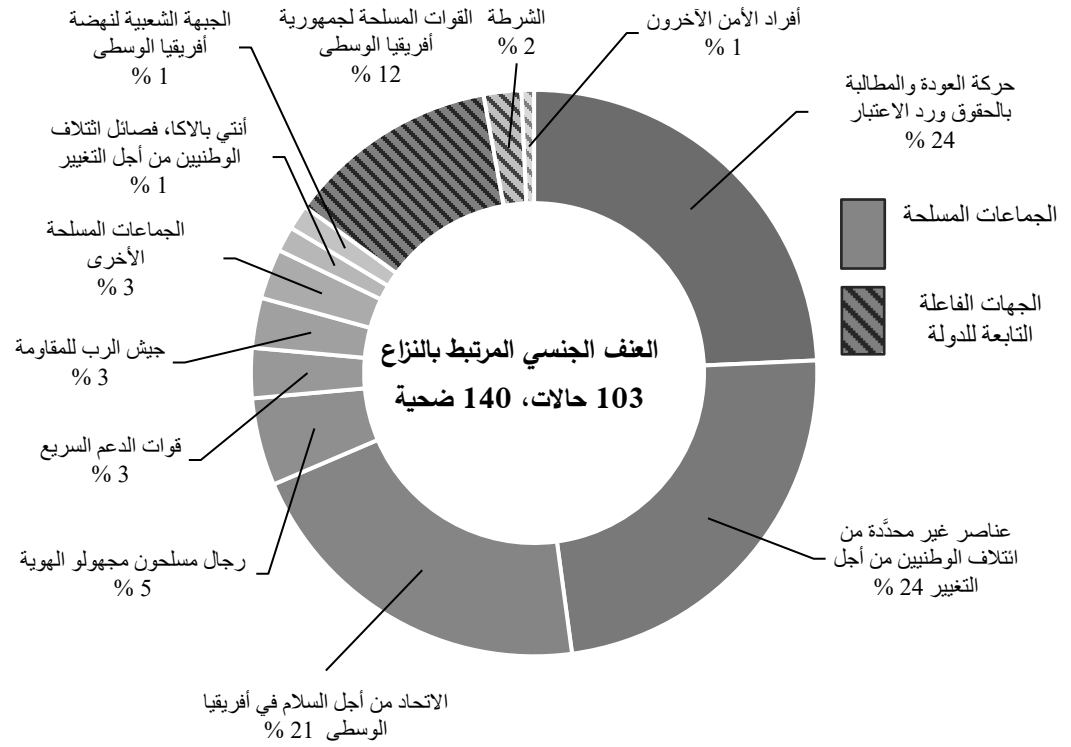


ملاحظة: تستند النسب المئوية إلى عدد الضحايا الموثقين. وتشمل الإحصاءات كلا من الجهات الفاعلة التابعة للدولة وأفراد الأمن الآخرين.

المصدر: البعثة المتكاملة/شعبة حقوق الإنسان.

كانت الجهات الفاعلة الحكومية مسؤولة عن 41 في المائة من مجموع عدد انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان الموثقة و 48 في المائة من الضحايا الموثقين.

العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، شباط/فبراير - حزيران/يونيه 2024



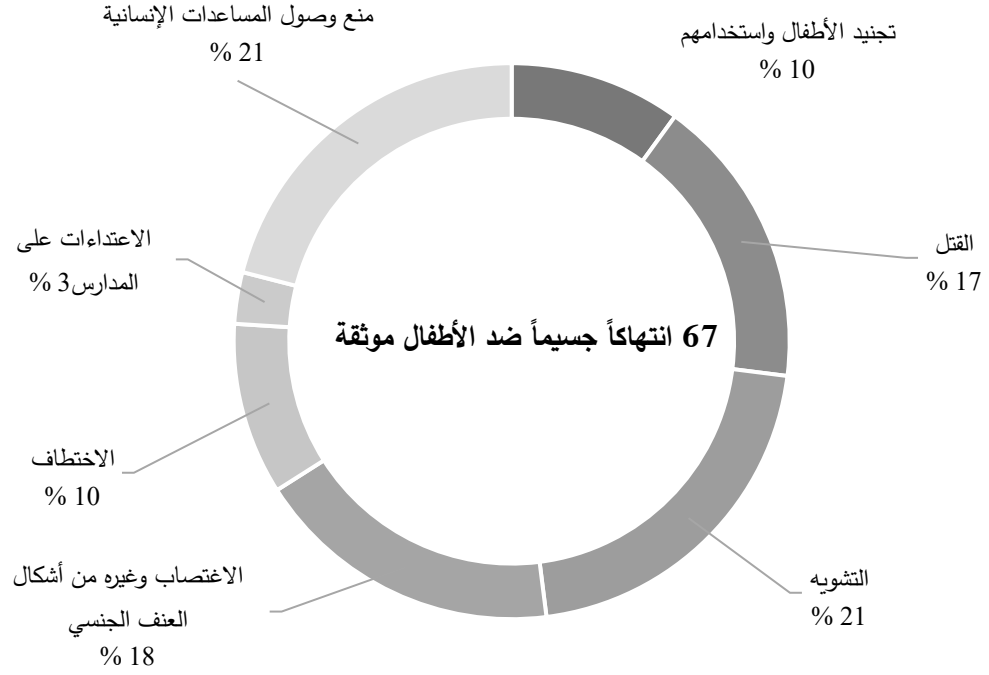
ملاحظة: الزيادة أو النقصان في العنف الجنسي المرتبط بالنزاع ليس مؤشراً على حجم هذا العنف في جمهورية أفريقيا الوسطى إذ لا يبلغ عنه بالقدر الكافي. وتشير النسب المئوية في هذا الرسم البياني إلى عدد الضحايا. وتشمل الإحصاءات كلا من الموقعين على الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى وغير الموقعين عليه.

المصدر: البعثة المتكاملة/شعبة حقوق الإنسان.

زُعم أن الجماعات المسلحة مسؤولة عن 81 في المائة من حالات العنف الجنسي المرتبط بالنزاع المؤثقة، في حين زُعم أن الجهات الفاعلة الحكومية مسؤولة عن 19 في المائة من الحالات المؤثقة.

الشكل الثامن

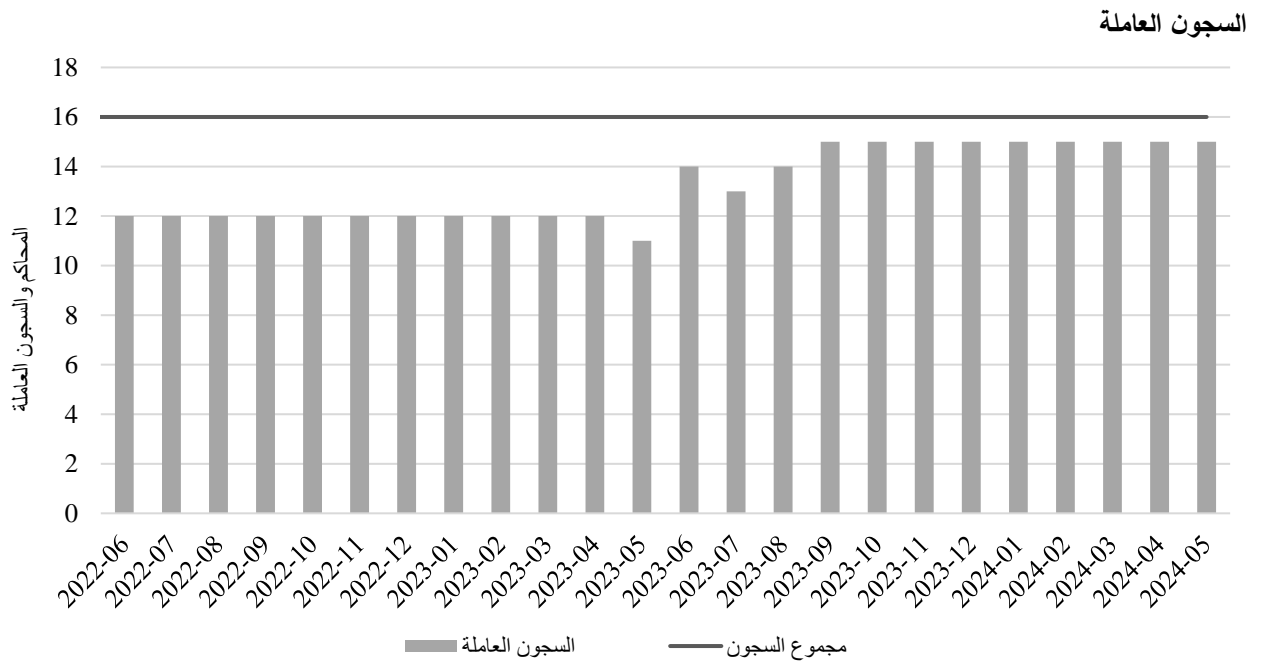
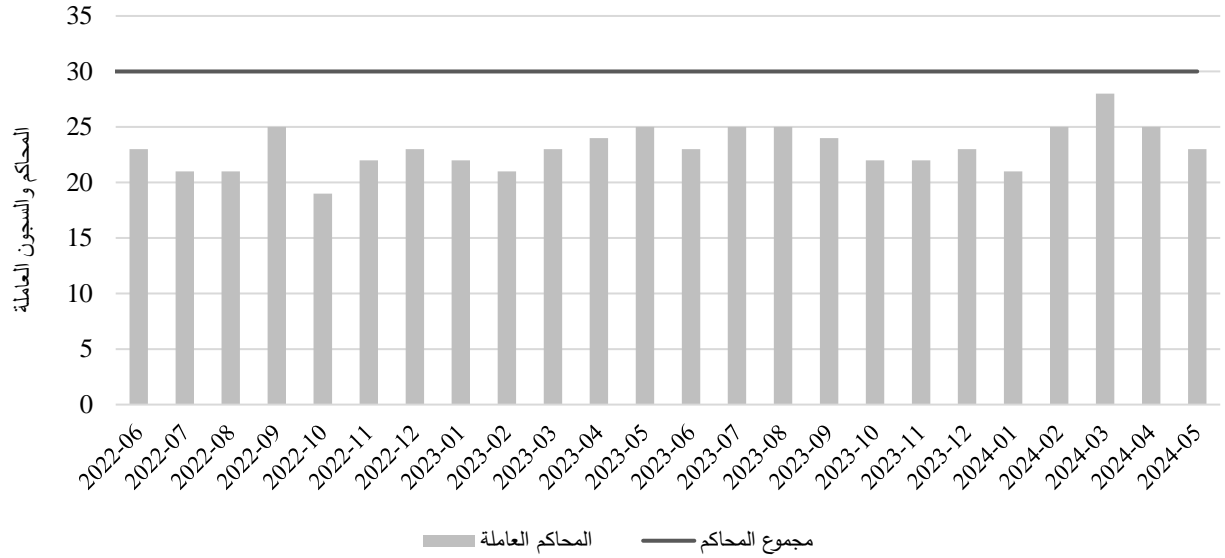
الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، شباط/فبراير - حزيران/يونيه 2024



ملاحظة: تشير النسب المئوية في الرسم البياني إلى عدد الانتهاكات.

المصدر: البعثة المتكاملة/وحدة حماية الطفل وفرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ.

الشكل التاسع
عدد المحاكم والسجون العاملة
المحاكم العاملة



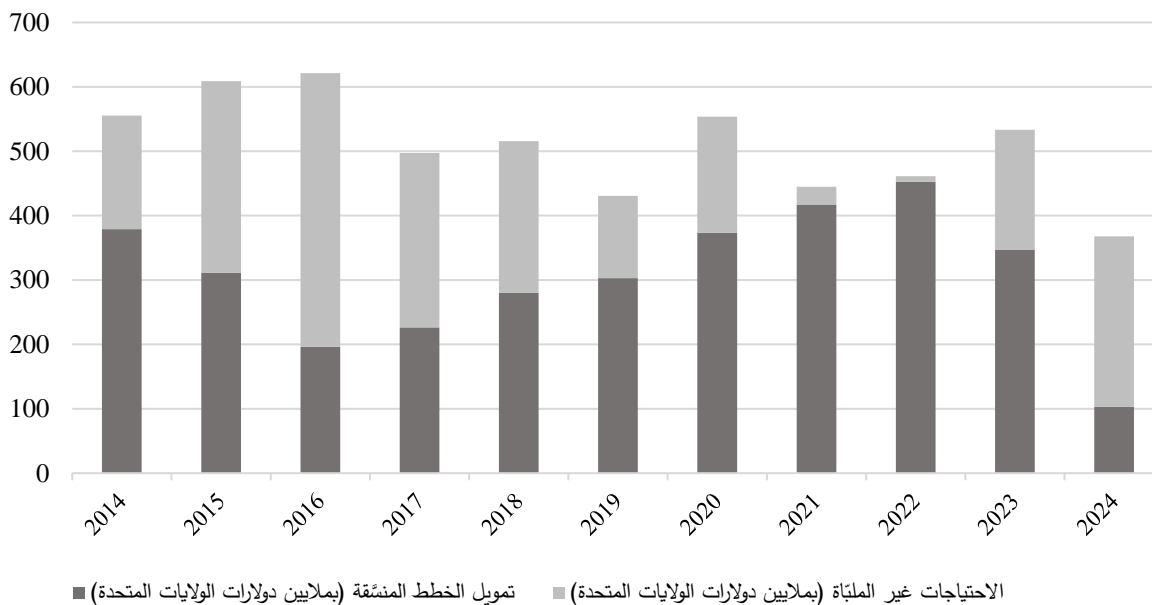
المصدر: اللجنة المتكاملة / قسم العدالة وشؤون السجون.

ثالثا - الحالة الإنسانية

الشكل العاشر

تمويل خطة الاستجابة الإنسانية

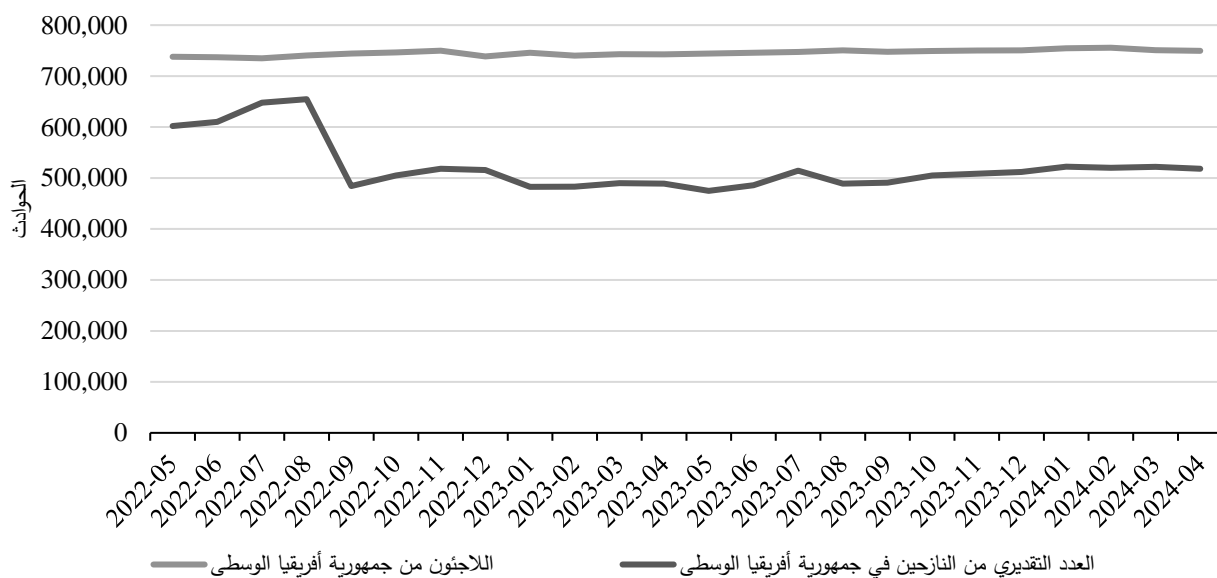
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



المصدر: البعثة المتكاملة/المكتب المتكامل.

الشكل الحادي عشر

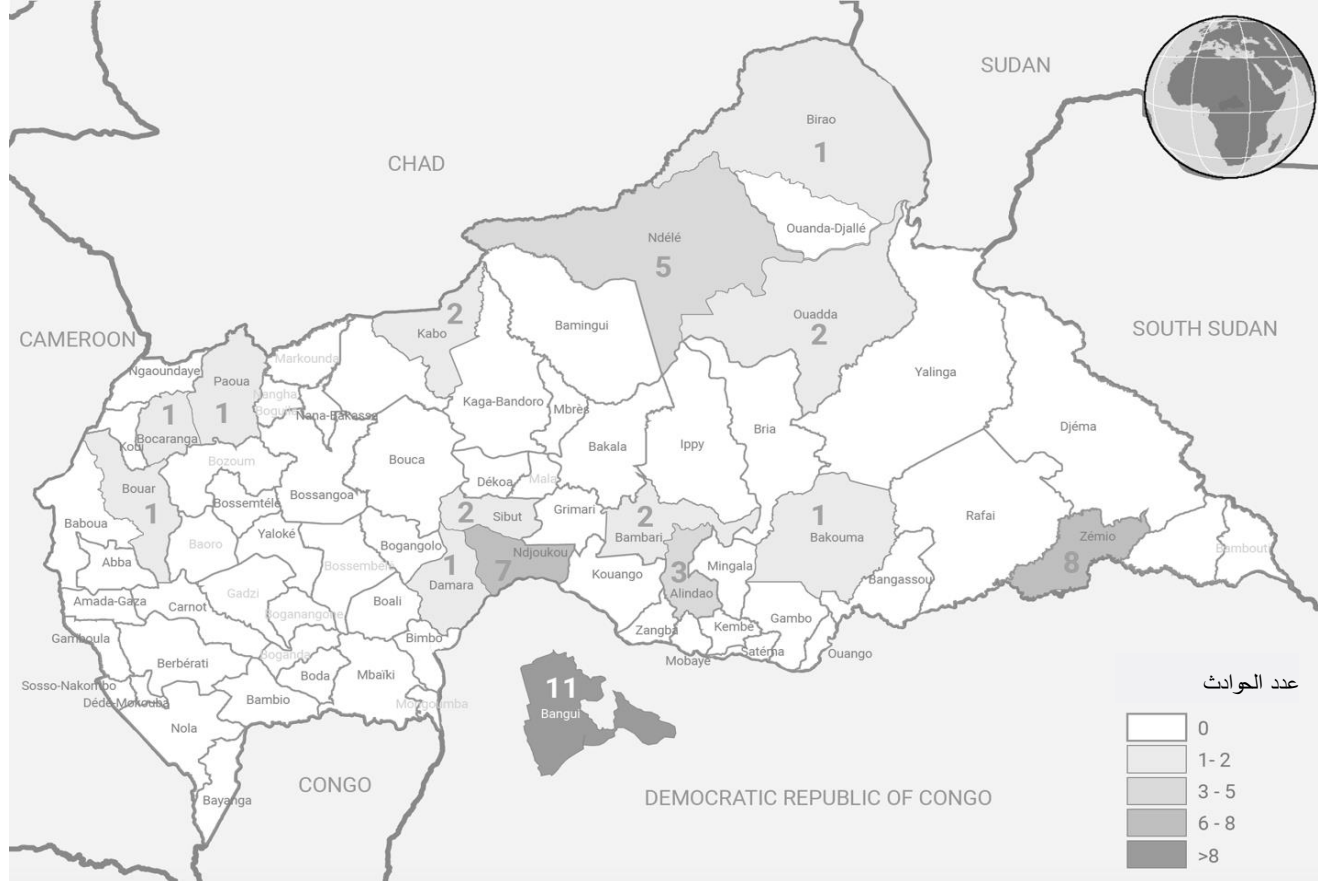
النازحون واللاجئون



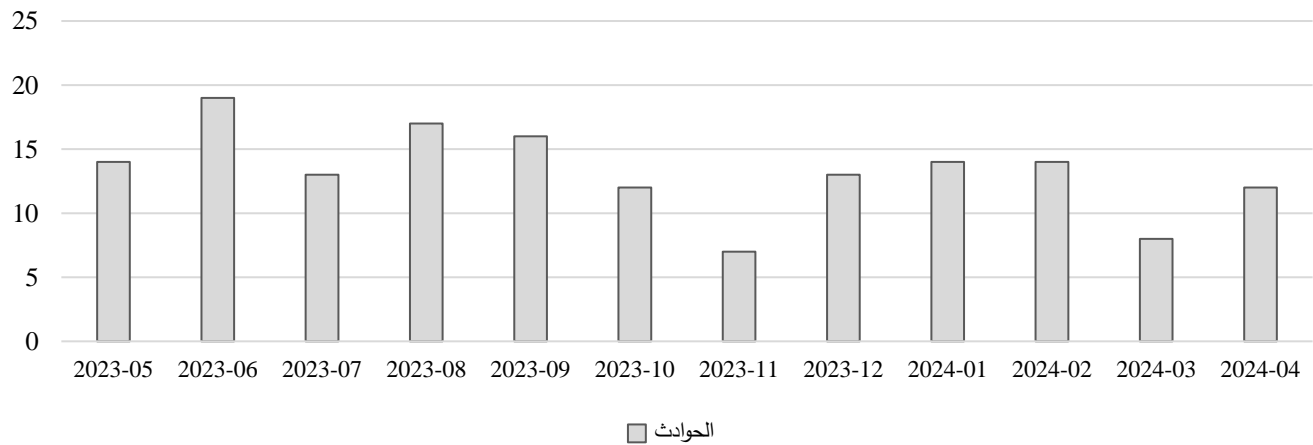
المصدر: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

الشكل الثاني عشر

الحوادث التي استهدفت الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني على مدى الاثني عشر شهراً الماضية، أيار/مايو 2023 - نيسان/أبريل 2024



ملاحظة: الحدود والأسماء المبينة في هذه الخريطة والتسميات المستخدمة فيها لا تدل على أن الأمم المتحدة تقرّها أو تقبل بها رسمياً. والحدود النهائية بين جنوب السودان والسودان لم تُحدّد بعد.

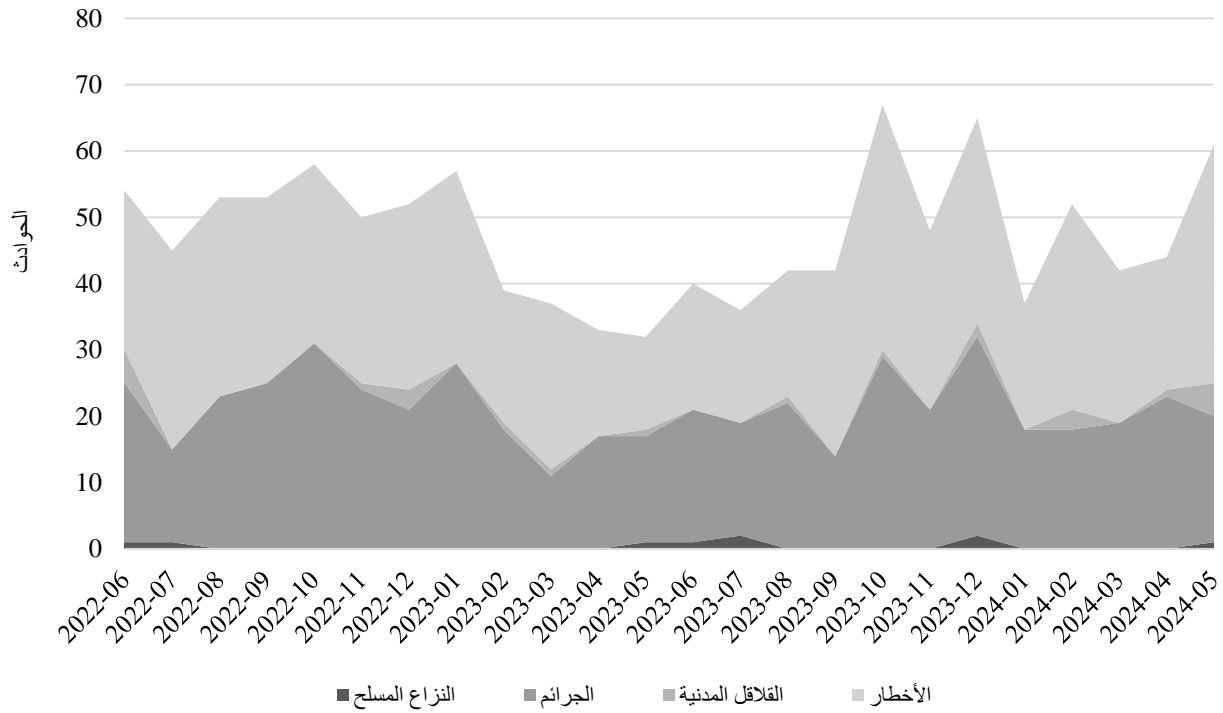


المصدر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

رابعاً - سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم

الشكل الثالث عشر

الحوادث الأمنية التي مست أفراد البعثة المتكاملة



المصدر: البعثة المتكاملة/إدارة شؤون السلامة والأمن.

المرفق الثاني

بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية
أفريقيا الوسطى: القوام العسكري وقوام الشرطة في 1 حزيران/يونيه 2024

عنصر الشرطة		العنصر العسكري				البلد
ضباط الشرطة من غير وحدات الشرطة المشكّلة	أفراد وحدات الشرطة المشكّلة	المجموع	الجنود	ضباط الأركان	الخبراء الموفدون في مهمة	
—	—	2	—	2	—	الأرجنتين
4	—	1 420	1 373	36	11	بنغلاديش
4	—	7	—	3	4	بنن
—	—	187	180	5	2	بوتان
—	—	6	—	4	2	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)
—	—	9	—	6	3	البرازيل
48	—	8	—	8	—	بوركينافاسو
—	—	770	749	13	8	بوروندي
—	—	344	334	6	4	كمبوديا
15	320	759	750	7	2	الكاميرون
5	—	—	—	—	—	الصين
—	—	2	—	—	2	كولومبيا
—	178	8	—	5	3	الكونغو (جمهورية -)
44	—	184	180	4	—	كوت ديفوار
—	—	3	—	—	3	تشيكيا
21	178	—	—	—	—	جيبوتي
—	—	2	—	2	—	إكوادور
31	140	1 026	990	28	8	مصر
—	—	4	—	4	—	فرنسا
—	—	—	—	—	—	غابون
2	—	8	—	5	3	غامبيا
5	—	13	—	9	4	غانا
—	—	4	—	2	2	غواتيمالا
11	—	—	—	—	—	غينيا
—	—	3	—	3	—	الهند
27	140	255	240	10	5	إندونيسيا
33	—	10	—	7	3	الأردن
—	—	2	—	2	—	كازاخستان
—	—	18	—	11	7	كينيا

عنصر الشرطة		العنصر العسكري				البلد
ضباط الشرطة من غير وحدات الشرطة المشكّلة	أفراد وحدات الشرطة المشكّلة	المجموع	الجنود	ضباط الأركان	الخبراء الموفدون في مهمة	
21	–	–	–	–	–	مالي
5	320	462	448	7	7	موريتانيا
–	–	2	–	1	1	المكسيك
–	–	3	–	3	–	منغوليا
–	–	777	749	23	5	المغرب
–	–	1 241	1 219	17	5	نيبال
52	–	4	–	4	–	النيجر
8	–	6	–	6	–	نيجيريا
–	–	1 316	1 276	31	9	باكستان
–	–	4	–	2	2	باراغواي
3	–	232	218	9	5	بيرو
–	–	3	–	1	2	الفلبين
8	–	219	210	9	–	البرتغال
–	–	4	–	1	3	مولدوفا (جمهورية –)
7	–	–	–	–	–	رومانيا
–	–	12	–	9	3	الاتحاد الروسي
48	640	2 145	2 108	28	9	رواندا
45	494	192	180	12	–	السنغال
–	–	76	70	4	2	صربيا
–	–	7	–	3	4	سيراليون
4	–	–	–	–	–	إسبانيا
–	–	113	109	4	–	سري لانكا
49	–	10	–	6	4	توغو
46	–	774	760	11	3	تونس
14	–	–	–	–	–	تركيا
–	–	517	510	7	–	جمهورية تنزانيا المتحدة
–	–	10	–	10	–	الولايات المتحدة الأمريكية
–	–	3	–	3	–	أوروغواي
–	–	8	–	7	1	فييت نام
–	–	935	910	19	6	زامبيا
–	–	4	–	2	2	زبابوي
560	2 410	14 133	13 563	421	149	المجموع

